الأمم المتحدة

A/63/PV.105

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **١٠٥**

الاثنين، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٥٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

البند ١٢ من جدول الأعمال

منع نشوب الصراعات المسلحة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثالثة والستين.

وأفهم أنه سيكون من المستحسن إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الرابعة والستين. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها الرابعة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البنود من ٢١ إلى ٢٦ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

العدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلام والأمن الدوليين

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، إدراج البنود من ٢١ إلى ٢٦ من جدول الأعمال في جدول أعمال الدورة الرابعة والستين وفقا للفقرة ٤ (ب) من مرفق قرارها ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقررت الجمعية العامة، في ذلك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

09-51024 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

القرار، أن تبقى هذه البنود مدرجة في جدول الأعمال للنظر فيها بناء على إشعار من إحدى الدول الأعضاء. وبناء على ذلك، أُدرجت هذه البنود في مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والستين.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البنود من ٢١ إلى ٢٦ من جدول الأعمال.

البندان ٤٤ و ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروعا القرارين (A/63/L.80/Rev.1 و A/63/L.99)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن نشرع في عملنا، أود أن أبلغ الأعضاء بأن مقدمي مشروع القرار A/63/L.99 سحبوه. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ٤٤ من جدول الأعمال بصورة مشتركة مع البند ٤٠ من جدول الأعمال في الجلسة العامة السادسة والثلاثين، المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك بصورة مشتركة مع البندين ١٠٧ و ١١٢ من جدول الأعمال في الجلسة العامة الحادية والخمسين، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية اتخذت قرارين في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، وهما تحديدا القراران ٩/٦٣، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٩٩/٦٣، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأربعة قرارات في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال، وهي تحديدا القرارات ٢٣/٦٣ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٤٢/٦٣ في ١١ كانون الأول/ديسمبر و ٢٣٥/٦٣ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٨١/٦٣ في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كما اتخذت الجمعية القرار ٧٦/٦٣ في إطار البندين في جلستها العامة الخامسة والتسعين، المعقودة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا لتقديم مشروع القرار A/63/L.80/Rev.1.

السيد روزينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة بدأت، بعد أربع سنوات، تحرز تقدما بشأن الولاية التي أناطها بنا رؤساء الدول في عام ٢٠٠٥ في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) لمؤتمر القمة المعقود في ذلك العام، وتحديدا في الفقرة ١٨٩.

بالنيابة عن ٦٦ وفدا، نقدم مشروع قرار إجرائيا موجزا يحاول التأكيد على ثلاث قضايا: أولا، أننا تسلمنا تقرير الأمين العام (A/63/677)؛ وثانيا، أننا عقدنا مناقشة مثمرة جدا؛ وثالثا، أننا نرغب في مواصلة المناقشة.

وقد طُلب مني قراءة قائمة مقدمي المشروع، وهو ما سأفعله الآن. مقدمو المشروع هم أستراليا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرتغال، الدانمرك، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سنغافورة، غينيا، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان وبلدي غواتيمالا.

وأود أن أشير أيضا إلى أننا أجرينا مشاورات واسعة. ولكي يكفل مقدمو مشروع القرار اعتماده بتوافق الآراء، طلبوا إليّ أن أعرض تعديلا شفويا، أي حذف عبارة ”مع التقدير“.

وبهذا، نقدم مشروع القرار والتعديل الشفوي لتنظر فيهما هذه الجلسة العامة للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأنهما سيحصلان على التأييد بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار A/63/L.80/Rev.1، المعنون ''المسؤولية عن الحماية''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.80/Rev.1، بصيغته المعدلة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار *A/63/L.80/Rev.1*، بصيغته المعدلة شفويا، (القرار ٦٣/٣٠٨).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلب العديد من المتكلمين الكلمة تفسيرا للموقف بعد اتخاذ القرار. وقبل أن أعطيهم الكلمة، أود أن أذكِّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد باليرو بريكينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يطالب وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية بإدراج هذا البيان على نحو كامل في المحاضر الرسمية لهذه الجلسة. كما نطالب بإدراج حاشية في القرار للإشارة إلى المحضر المطابق.

وبما أن هذه آخر جلسة في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، كما أنها آخر جلسة في فترة ولاية السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان بصفته رئيس هذه الهيئة، فإن وفد بلدنا يود أن ينوه بالطريقة الفعالة للغاية التي أدار بها أعمال هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة. فبفضل ما نسجه السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان من علاقات احترام مع كل بلد من البلدان الأعضاء في المنظمة، واحترامه التام لمعايير ميثاق الأمم المتحدة، وحنكته الفكرية، وحكمته الإنسانية، وأخلاقه، وجرأته، ونزاهته، وشفافيته، وكرمه، وحساسيته لدى إدارته أعمال الجمعية، حظي بمكانة خاصة بين من اضطلعوا بمسؤولية قيادة الجمعية.

وقد قررت الجمعية العامة على نحو حكيم عقد مناقشة تفاعلية بمشاركة مثقفين مرموقين. وحذر بعضهم، استنادا إلى أحداث تاريخية لا يمكن دحضها تتصل بالتدخل الإمبريالي ضد بلدان تدافع عن سيادتها، من عواقب آلية التدخل المعقدة التي يحاول البعض وضعها في إطار مفهوم المسؤولية عن الحماية، وأدانوها. واقترح الرئيس ميغيل ديسكوتو بروكمان على الجمعية العامة استخدام أربع نقاط مرجعية كمؤشرات لدى تقييم العوامل اللازمة لتحديد ما إذا كان المفهوم قابلا للتطبيق بصورة حقيقية. ومما لا شك فيه أن الوثيقة قيِّمة كمرجع لمناقشات مقبلة. ومثلما قرر رؤساء دولنا، فإن المسؤولية عن هذه المسألة تقع على كاهل الجمعية دون سواها. ولم تُسنَد تلك المسؤولية إلى أي جهاز آخر.

ونود أن نكرر البيان الذي أدلينا به بشأن هذه المسألة باسم بلدي في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨. فقد أعربنا مجددا في ذلك البيان عن الموقف الذي اتخذه الرئيس هوغو شافيز فرياس في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ففي مؤتمر القمة، طرح رئيسنا سؤالين وجيهين على نحو لا جدال فيه: من سيقوم بالحماية؟ وكيف سيقوم بها؟ وهذان سؤالان لا تزال الجمعية العامة بعيدة عن توضيحهما. وعلى العكس من ذلك، أيدت الاقتراحات التي قدمها البعض الشواغل التي أعربت عنها فنزويلا.

إن المؤسسات الديمقراطية في بلدنا موجهة توجيها كاملا للتغلب على العراقيل التي تهدد حياة بني البشر وكرامتهم. وبالمثل، فإنها تطالب بالاحترام الكامل لكرامة جميع شعوب العالم، والامتثال لحقوق الإنسان كاملة للجميع. وهكذا، لا بد من الحيلولة دون تكرار الجرائم الفظيعة التي ارتُكبت ضد الشعوب العزل. ونضم صوتنا إلى النداء المتعلق برواندا: لن يتكرر هذا أبدا! غير أنه ما عسانا أن نقول بشأن الجرائم الشنيعة التي ترتكب يوميا ضد الشعب الفلسطيني؟ فأكثر المدافعين حماسة عن المسؤولية عن

الحماية لا يعتبرون المذابح المنهجية ضد شعوب فلسطين والعراق وأفغانستان جريمة.

وقد أشرنا إلى أنه إذا كان لا بد من إضفاء طابع مؤسسي على هذه الفكرة، فسيكون من الضروري تماما عقد مؤتمر لتعديل ميثاق الأمم المتحدة بغية إعادة تشكيل مجلس الأمن وتعزيز الجمعية العامة. غير أن المناقشات التي عُقدت في الجمعية العامة بشأن هذه المسائل أدت إلى نتائج هزيلة. فقد دافع البعض عما أسندوه لأنفسهم من مركز وامتيازات في سياق تاريخي يختلف تماما عن بيئة اليوم. وإنه لمن المنافي للديمقراطية أن يستمر بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في فرض أنفسهم على الأمين العام ضد الإرادة العليا للجمعية العامة. يؤكد مخاوفنا الرفض القاطع لإلغاء حق النقض، الذي استخدم بشكل عشوائي لحماية مصالحهم وعلى وجه التحديد ليس للدفاع عن السلام والأمن الدوليين. ويسعى بعض الأعضاء الدائمون في المجلس إلى تطبيق وسائل جديدة ومتطورة للتدخل مستغلين المفهوم الغامض للمسؤولية عن الحماية.

ويعلمنا التاريخ درسا. فعندما وضع البعض العقبات التي تحول دون ممارسة السيادة، اضطرت بلدان الجنوب للتنازل ليس عن سلامتها الإقليمية فحسب، وإنما عن السيطرة الفعالة على مواردها الوطنية أيضا. وتفككت الدول. وانضم السكان الذين كانوا في يوم من الأيام من مواطني بلدانهم الأصلية إلى جحافل اللاجئين والأشخاص المشردين. وإن كنا نرغب حقا وبحسن نية وضع آلية جماعية لمنع اقتراف الجرائم الخطيرة ضد الإنسانية، يتعين علينا إجراء تنقيح جوهري لميثاق الأمم المتحدة وفق شروط تضعها أغلبية مشروطة في الجمعية العامة.

وختاما، من المهم الإشارة إلى أنه هناك، في الفقرة ١ من القرار قيد المناقشة، إشارة إلى كلمة ”تقرير“. ويرى وفدنا أن هذا المصطلح ينبغي أن يفسر على أنه بيان مكتوب وفقا للقواعد المعمول بها في الجمعية العامة.

السيد بينيتيز فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن امتنان كوبا لكم على الطريقة الرائعة التي توليتم بها رئاسة الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة التي تختتم أعمالها اليوم. لقد كنتم ذلك النوع المميز من الرؤساء الذين يحتاج إليهم عالم اليوم وكوبا ستتذكركم دائما.

بكل صراحة، عندما اتصل مقدمو مشروع القرار بكوبا لأول مرة، لم نكن مقتنعين بضرورة اعتماد مشروع قرار بشأن المسؤولية عن الحماية في وقت ما كادت تبدأ مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة. ومع ذلك، وانطلاقا من التصرف بمرونة وبروح بنّاءة، أبدى الوفد الكوبي استعداده للعمل من أجل التوصل إلى نص مقبول، شريطة أن يكون قرارا إجرائيا بحتا لا يعيد فتح مناقشة موضوعية ولا يمس بأي حال من الأحوال المواقف الأساسية لأية دولة فيما يتعلق بالنظر مستقبلا في هذا البند.

ويسرنا أن مقدمي مشروع القرار قد راعوا على النحو المطلوب الاقتراحات التي قدمتها كوبا، وبالتالي تمكنا من تأييد النص المنقح الذي تولى عرضه سفير غواتيمالا قبل بضع دقائق. وفي الوقت ذاته، نود أن نسجل رسميا أن كوبا ترى أنه كان يتعين أن يتضمن النص إشارة صريحة إلى الوثيقة المتعلقة بالمسألة التي قدمتموها، سيدي الرئيس، وكان لها الفضل في البدء في مناقشة هذا البند في هذا الجهاز.

ونحن ندرك النوايا الحسنة التي ألهمت العديد من الدول لتشجيع وضع المسؤولية عن الحماية كقاعدة من قواعد القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل العديد من الشواغل المشروعة التي تثيرها المسألة. وهناك خطر حقيقي من أن ينتهي الأمر إلى استخدام المتدخلين في

الخفاء لمفهوم المسؤولية عن الحماية لتبرير التدخل واستخدام القوة بطرق مختلفة.

نحن لا ندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى الوقوف مكتوفي الأيدي أمام جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الأخرى. بل على العكس تماما – كانت كوبا وستظل دائما في إطار الأمم المتحدة وخارجها مدافعا قويا عن الحاجة الملحة إلى معالجة المشاكل الخطيرة التي يعاني منها الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. ونعتقد أن هذا لن يتسنى إلا من خلال إنشاء نظام دولي قائم على التضامن والعدالة الاجتماعية والمساواة واحترام حقوق الشعوب وكل فرد من البشر.

يبين التاريخ بوضوح أن السلام والاستقرار والتنمية لا يمكن فرضها بالقوة أو عن طريق الحرب، وأن العمليات العسكرية لا تسفر عن حلول دائمة. ولا بد من الدفاع عن مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لأنه، بدون هذه المبادئ، لا يمكن للأمم المتحدة أن تبقى قائمة وستترك الدول الفقيرة والدول الضعيفة تحت رحمة الدول القوية الجبارة.

وكوبا تعارض وستظل تعارض بحزم أي عمل قسري لا يتفق مع أحكام الميثاق لأن مثل هذا العمل لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال. والنظام الدولي الحالي غير العادل والمجحف كثيرا، لا يمكن استبداله بنظام أكثر بدائية يقوم على إعادة تفسير الميثاق والقانون الدولي.

ويسعى البعض إلى العمل بمفهوم المسؤولية عن الحماية حتى قبل تعريفه بوضوح. وكوبا تعارض أي محاولة من هذا القبيل. والحقيقة هي أنه لا يوجد حتى الآن أي تعريف واضح للمسؤولية عن الحماية ويقبله الجميع. ونشدد على أن القرار الذي اتخذ اليوم هو مجرد قرار إجرائي ولا يمكن تفسيره بأي حال من الأحوال على أنه كان نتيجة لاتفاق هذه الجمعية على نطاق مفهوم المسؤولية عن الحماية والآثار المترتبة عليه، ناهيك عن سياسات محددة لتنفيذه.

لقد كشفت بوضوح المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة في تموز/يوليه الاختلافات بين المواقف. وما زال يتعين قطع شوط طويل فيما يتعلق بهذه المسألة. ويحدد القرار الذي اتخذ اليوم أن المناقشات المقبلة ستعقد في إطار الجمعية العامة. ونأمل أن تحترم الأجهزة الأخرى في المنظومة، بما في ذلك مجلس الأمن، نص القرار وروحه وأن تمتنع عن التصرف من تلقاء نفسها. ويجب أن تسود الحصافة والشفافية في هذه العملية. ويجب أن ترفض رفضا قاطعا أي محاولة لفرض القرارات التي لا تراعي الشواغل المشروعة لكل وفد من الوفود. ولن نتمكن من التوصل إلى اتفاقات مقبولة للجميع إلا بهذه الطريقة.

السيد عدي (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، يرغب وفد بلدي في الحديث عن القرار ٣٠٨/٦٣، المعنون ”المسؤولية عن الحماية“. يشكر وفد بلدي مقدمي مشروع القرار على جهودهم في سبيل إعداد وتقديم مشروع القرار. كما أشكرهم على أخذهم بملاحظات الوفود بشأن صياغة مشروع القرار.

إن لدى وفد بلدي العديد من الملاحظات بشأن التقرير المشار إليه في مشروع القرار، ومن أهمها إغفاله لذكر الحماية الواجبة للسكان المدنيين الرازحين تحت نير الاحتلال الأجنبي. كما نعتقد أن موضوع المسؤولية عن الحماية لا يزال بحاجة إلى الكثير من الدراسة العميقة والشفافة.

وبالرغم من كل ذلك، فإن وفد بلادي تماشى مع توافق الآراء على اتخاذ القرار الذي اتخذ من فوره بشأن المسؤولية عن الحماية.

السيد لوايزا باريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): إننا نأخذ الكلمة في هذه الجلسة العامة

لنؤكد على التزام دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالمسؤولية عن الحماية. ومنع الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي والحماية منها ليست مجرد عبارات، بل هي أيضا مبادئ واضحة لضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.

ويتناول القرار ٦٣/٣٠٦، الذي اتخذ من فوره، بعض التوقعات التي اعتبرتها بوليفيا ضرورية لتعزيز الطابع الإجرائي للنص. ونود أن نشير مرة أخرى إلى أن من الأهمية بمكان التأكيد مجددا على التزام الدول نحو حماية مواطنيها وضمان بقائهم. وينبغي أن يكون هدفنا الأساسي هو تحقيق ذلك. كما أن ذلك الالتزام يستلزم المسؤولية عن الحفاظ على مواردنا، التي لا يمكننا البقاء بدونها ويهدد استغلالها المفرط بقاء الجنس البشري ذاته.

إن ممارسة ذلك الالتزام أمر أساسي لضمان استقرار السياسات الداخلية، وهو قاعدة أساسية لتطورنا الاقتصادي والاجتماعي الذي يضمن الممارسة الكاملة لحقوق سكاننا، الذين تنشأ هذه المسؤولية الثابتة من ولايتهم السيادية وليس من ولاية الهيئات الخارجية. وعلى النقيض من ذلك، من شأن عدم ممارسة ذلك الالتزام أن ينشئ حقا مشروطا ستفقد بموجبه أي دولة، إذا كانت لا ترغب في حماية مواطنيها أو غير قادرة على القيام بذلك، الحق في اللجوء إلى مبدأ السيادة بوصفه حجة ضد التدخلات الأجنبية، بما في ذلك على أساس المبررات المختلفة، التي يمكن أن ينجم عنها استخدام القوة.

ومن الضروري التغلب على انعدام الالتزام الدولي، وبخاصة النظر بصورة أعمق في الأسباب الجذرية لتلك الحالات المحتملة، التي قد تشجع أيضا على بروز جماعات المرتزقة الدولية التي ستؤجج الصراعات بوصفها ذريعة للتدخل تحت ستار الحق في الحماية. وستتخذ تلك الصراعات مبررا انفراديا لحق التدخل المفترض، الذي يمثل تهديدا استعماريا جديدا لأفقر البلدان وأكثرها عرضة للخطر.

إننا نؤكد مجددا على أن الجمعية العامة هي أكثر الأجهزة تمثيلا للمجتمع الدولي بأسره، ولذلك ينبغي أن تعمل بوصفها حفازا، بموجب اختصاصها، لاتخاذ تدابير تدعم الإجراء الذي يتخذه الأمين العام حالما تم التحديد الكامل للمفهوم والأساس القانوني الذي يضفي الشرعية على ذلك الإجراء. وذلك جزء لا يتجزأ من الإعداد المأذون به صراحة للوثائق المقبلة والنظر في المسألة، الذي يجب ألا يتغاضى عن الوقائع الحيوية التي لم تتم معالجتها على النحو الواجب.

وما زالت محدودة أهمية المسؤولية عن الحماية. والمفهوم خلافي بطبيعته. ومن الضروري إيجاد تعريف له، وبالتالي علينا أن نواصل توجيه الأسئلة التي ستمكننا من تحديد نطاقه الحقيقي بصورة نهائية. والوثيقة المعروضة علينا تتناول العديد من المجالات الحساسة، ولكنها تكشف بوضوح العمل الذي ما زال يتعين القيام به. وكان من الأفيد لو تم الإقرار بذلك في القرار الذي اتخذ من فوره.

وأخيرا، وباسم دولة بوليفيا المتعددة القوميات، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على الروح الإنسانية التي توليتم بها رئاسة الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

السيد أجاوين (السودان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تحايا بلدي الحارة لكم، سيدي الرئيس، بينما نأتي إلى ختام هذه الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ونتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم في المستقبل.

ومع ذلك، وبالرغم من أن مسألة المسؤولية عن الحماية قد أثارت بعض المناقشات الفكرية الجديرة

بالاهتمام، كان من المتوقع أن يثار جدل كثير فيما يتعلق بآثارها وإمكانيتها العملية بوصفها أداة للقانون الدولي.

أولا، يوجد ميل إلى إساءة تفسير فكرة المسؤولية عن الحماية لتعني حق التدخل في شؤون الدول ذات السيادة. ثانيا، ثمة ادعاء – وهو صحيح إلى حد ما – بأن تحديد المسؤولية عن الحماية قد استكمل بالفعل في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وأنه لا يوجد مجال للتفسير أو التفاوض. ويمكن أن يكون ذلك صحيحا لأن هناك توافق آراء على نطاق العالم على أن مؤتمر القمة أكد مجددا على دور الدولة في حماية مواطنيها من الجرائم الإنسانية. ومع ذلك، ما زال لا يوجد أي توافق في الآراء فيما يتعلق بانطباق المسؤولية عن الحماية على الوقائع السياسية. وهذه التفسيرات الخاطئة على وجه الدقة هي التي تسبب خشية معظم البلدان وحذرها حيال المناقشة المحيطة بفكرة المسؤولية عن الحماية.

ويؤمن وفد بلدي إيمانا جازما بفكرة عدم التدخل، على النحو المبين في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن ”يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة“. وتلك المادة تتماشى إلى حد كبير مع روح سلام ويستفاليا، الذي أكد على أن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على أساس الاحترام المتبادل وأن على جميع الدول أن تمتنع عن التدخل في شؤون الدول الأخرى.

ونحن نرى أن مبدأ عدم التدخل حكم سياسات العلاقات الدولية وجعل الناس يعملون بصورة جماعية من أجل إحلال السلام الدولي، وهو ما توج بإنشاء الأمم المتحدة. ولا يتعرض السلام والأمن الدوليان للخطر إلا عندما يتم انتهاك المبدأ الأساسي لعدم التدخل.

وفي الختام، نحن نرى أن إعادة فتح مسألة المسؤولية عن الحماية مجرد أمر إجرائي. ويلزم الكثير من الوقت لإجراء التحليل التفصيلي لهذا المذهب إذا أريد له أن يمضي من مرحلة ما هو افتراضي ليصبح نظرية، ناهيك عن قاعدة في القانون الدولي.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد انضمت جمهورية إيران الإسلامية إلى توافق الآراء على اتخاذ القرار ٣٠٦/٦٣، بصيغته المعدلة من جانب الممثل الدائم لغواتيمالا، بوصفه قرارا إجرائيا يأذن بالنظر المستمر في فكرة المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومن الواضح أن ذلك الأمر لا يخل أي إخلال بموقفنا القائم على المبدأ فيما يتعلق بالفكرة وآثارها.

إن جمهورية إيران الإسلامية تشارك بشكل كامل شعور المجتمع الدولي بأن عليه أن يتوخى اليقظة في المستقبل لمنع تكرار أهوال عمليات القتل الواسعة النطاق والإبادة الجماعية التي وقعت في الماضي. ومع ذلك، نشك في أن هذا يمكن تحقيقه بإدخال مفاهيم فضفاضة تحت أسماء مختلفة يمكن أن تبدد المبادئ المعترف بها لميثاق الأمم المتحدة وتمهد الطريق لجميع أنواع التدخل في شؤون الدول ذات السيادة. ومع ذلك، فإن عدم اتخاذ الأمم المتحدة لأي إجراء في مواجهة الفظائع الجماعية الخطيرة على مدار العقد الماضي لم يكن نتيجة عدم وجود مفاهيم أو إطار معياري. بل إنه كان نتيجة تقاعس مجلس الأمن عن العمل عندما تكون هناك حاجة إلى العمل.

ويعتقد وفد بلدي أننا ما زلنا أبعد ما نكون عن التوصل إلى تفاهم يحظى بتوافق الآراء بشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية، ناهيك عن ظهور أي قاعدة ذات حجية في ذلك المجال. والجمعية العامة هي الجهاز المختص في الأمم

المتحدة بمواصلة النقاش بشأن هذا المفهوم ومعالجة شواغل وأسئلة الكثير من الوفود فيما يتعلق بالمفهوم وآثاره.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن ثمة حاجة إلى مواصلة النقاش بشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية وإلى تعريفه بوضوح وصقله بغية الحيلولة دون استغلاله أو إساءة استخدامه ضد سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وأود هنا أذكّر بالمذكرة المفاهيمية (A/63/958) التي وزعها رئيس الجمعية العامة بمناسبة المناقشة المواضيعية حول المسؤولية عن الحماية والتي عقدت في تموز/يوليه.

إن وفد بلدي لا يمكن أن يوافق على أي وثيقة تتضمن عناصر يمكن أن تقوض المبادئ السامية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويعرب وفد بلدي عن تحفظاته على الجزء الأول من الفقرة ١ من منطوق الوثيقة A/63/L.80/Rev.1.

وختاما، فإننا ملتزمون بمواصلة الاشتراك في متابعة النظر في مفهوم المسؤولية عن الحماية وآثاره داخل هذه الهيئة.

السيدة إسبينوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): نشكر وفد غواتيمالا على مرونته في تلبية شواغل عدد من الدول الأعضاء بشأن مضمون القرار ٣٠٨/٦٣ الذي اتخذناه للتو. ولذلك، انضمت إكوادور إلى توافق الآراء بشأن اعتماد النص لأن بلدي يولي أهمية كبيرة لدور الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، في إنشاء نظام عالمي مبني على احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

لا يمكن إنكار أن الفقرة ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) تشير إلى الحاجة إلى أن تواصل الجمعية العامة النظر في هذه المسألة، لكن وفد بلدي يرى أن العناصر والمبادئ التوجيهية الواردة في التقرير الذي عرضه الأمين العام أمام الجمعية العامة في تموز/يوليه (A/63/677) لا تلبي جميع شواغل عدد من الدول الأعضاء ولا تجيب على جميع أسئلتها بخصوص تنفيذ المسؤولية عن الحماية وآثارها. ولقد تم التعبير عن تلك الشواغل والأسئلة بوضوح أثناء المناقشة المواضيعية التي عقدتموها، سيدي الرئيس.

ونعتقد أنه ينبغي أخذ نتائج تلك المناقشة في الاعتبار بالكامل في أي مناقشات مستقبلية حول هذه المسألة. ونعتقد أيضا أن هذا الموضوع ينبغي معالجته في المنتدى التداولي الوحيد داخل الأمم المتحدة، ألا وهو الجمعية العامة، في إطار البارامترات التي تحددها الدول الأعضاء.

وبالتالي، فإن هذه المسألة تتطلب النظر فيها مليا وبشكل شامل وبعناية مع ضرورة أن يبين هذا النظر مواقف جميع الدول الأعضاء بلا استثناء. ومن ثم، فإننا نعتبر هذا القرار ذا طابع إجرائي فحسب.

ولا أريد أن أختم، سيدي، بدون توجيه الشكر إليكم على إسهامكم القّيم أثناء رئاستكم في تعزيز تعددية الأطراف ودور الجمعية العامة وبالتالي في بناء عالم أكثر عدلا وشمولا وإنسانية.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): كان القرار ٣٠٨/٦٣ الذي اعتمد للتو موضع مشاورات، اقترح خلالها وفد بلدي عددا من التعديلات، تم أخذ معظمها في الاعتبار. ولذلك، قررنا الانضمام إلى توافق الآراء على أن يكون مفهوما أن هذا قرار إجرائي فحسب وأننا بالكاد في بداية المناقشة بشأن هذا البند. ولا بد أن تكون المناقشة شفافة ومفتوحة وشاملة للجميع.

يعتقد وفد بلدي أن مفهوم المسؤولية عن الحماية يجب فهمه باعتباره واجب كل دولة عن حماية أمن مواطنيها بكفالة حقوقهم في الحياة والغذاء والتعليم والرعاية الصحية واحترام حقوق الإنسان.

لكننا نشعر بالقلق إزاء رغبة البعض في تفسير هذا المفهوم بشكل مختلف. ويؤكد وفد نيكاراغوا مجددا على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهي أهم الصكوك المتاحة لنا وأكثرها عالمية. ويجب النظر في تطوير مفهوم المسؤولية عن الحماية بأكبر قدر ممكن من الحرص نظرا لوجود أوجه قصور في نص الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) وفي تقرير الأمين العام (A/63/677)، يمكن أن تحول هذا المفهوم بسهولة إلى حق في التدخل، وهو أمر عانينا منه نحن البلدان الصغيرة في عدد من المناسبات.

وهذا مفهوم ملتبس يسهل التلاعب به. وهو يرد في قرار للجمعية العامة، قيمته القانونية لا تتعدى، وفقا للمادة ١٠ من الميثاق، قيمة التوصية. ويشمل المفهوم احتمال استخدام القوة ويمكن أن يتعارض مع مبادئ الميثاق المستقرة مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

نشكركم، سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية التي وُزعت بوصفها الوثيقة A/63/958 والتي تحدد بوضوح شديد العناصر التي يعتقد بلدي أنه ينبغي مراعاتها في هذه المناقشة. وكنا نود لو وردت الإشارة إلى تلك الوثيقة في القرار الذي اتخذناه للتو.

بينما نقترب من نهاية الدورة الثالثة والستين، فإنني أشيد بكم، أيها الأب ميغيل، بالنيابة عن بلدي والرئيس أورتيغا ووفد نيكاراغوا وبالأصالة عن نفسي لما أديتموه من عمل ممتاز خلال العام المنقضي. لقد كانت رئاستكم رئاسة للجنوب. وكان ذلك أكبر دليل ملموس على أن التنشيط الحقيقي للجمعية العامة، أو مجموعة الـ ١٩٢ كما سميتموها وكما سنسميها نحن تكريما لكم، ممكن وضروري. بل إنه ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى. وقد خطونا تحت قيادتكم خطوات ثابتة نحو إنشاء جمعية عامة يمكن سماع صوت من لا صوت لهم فيها ونكون فيها جميعا على قدم المساواة. ولقد علمتنا أن لنا جميعا نفس الحقوق.

السيد غسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٣٠٨/٦٣، المعنون ”المسؤولية عن الحماية“. وأود أن أعرب عن صادق تقديرنا لوفد غواتيمالا ولجميع مقدمي القرار على طرحهم لهذا الموضوع، الذي يكتسي أهمية بالغة لمنع ارتكاب الجرائم الأربع الواردة في التقرير الممتاز للأمين العام بشأن المسؤولية عن الحماية (A/63/677). ويرحب وفد بلدي بمواصلة الجمعية العامة نظرها في مسألة المسؤولية عن الحماية بغية كفالة تنفيذ الولايات الواردة في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا لآخر متكلم تفسيرا للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٠٧ من جدول الأعمال.

البند ٤٨ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

مشروع المقرر (A/63/L.102)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر (A/63/L.102)، المعنون ”الحوار الرفيع

المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر *A/63/L.102*.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١١ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بها من مسائل

تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/63/47)

مشروع المقرر (A/63/47، الفقرة ١٧)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة مشتركة بشأن البندين ٩ و ١١١ من جدول الأعمال في جلساتها العامة من الثالثة والخمسين إلى السادسة والخمسين، المعقودة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. كما يذكر الأعضاء أنه، عملا بمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أجرت الجمعية مفاوضات حكومية دولية في جلسات عامة غير رسمية خلال دورتها الثالثة والستين.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٧ من تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/63/47). هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): مثلما أشير إلى ذلك فعلا، عملا بمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أجرت الجمعية مفاوضات حكومية دولية في جلسات عامة غير رسمية خلال دورتها الثالثة والستين. ولم تتوصل تلك المفاوضات إلى استنتاج. وبالتالي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسات عامة غير رسمية خلال دورتها الرابعة والستين، عملا بالمقرر ٥٥٧/٦٢، استنادا إلى ما أحرز من تقدم خلال الدورة الثالثة والستين ومواقف الدول الأعضاء واقتراحاتها، وإذ ألاحظ مع التقدير مبادرات وجهود رئيس الجمعية العامة ورئيس عملية إصلاح مجلس الأمن.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن شكري الخالص للسفير زاهر تانين ممثل أفغانستان على إجرائه بالنيابة عني المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن وعلى قيامه بذلك بصورة محايدة تجاه كل المواقف من أجل المضي قدما. وترد جوانب كثيرة من مساعي السفير تانين التي لا تقدر بثمن في مذكرتي الواردة في الوثيقة A/63/960. وأحث الدول الأعضاء على تأييد عمله من أجل الاستفادة من التقدم الكبير الذي أحرزه في الدورة الثالثة والستين ليصبح مكسبا عمليا في الدورة الرابعة والستين. وليس بوسعنا تأجيل مهمة إنشاء مجلس أفضل إلى المستقبل إذا أردنا ضمان غد أفضل.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال

متابعة توصيات لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء بشأن التنظيم الإداري والرقابة الداخلية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قررت إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثالثة والستين. وأفهم أنه من المرغوب فيه أن يرجأ النظر في هذا البند وأن يدرج في مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١٣٧ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قررت إدراج البند ١٣٧ في جدول أعمال الدورة الثالثة والستين.

وأفهم أنه من المرغوب فيه أن يرجأ النظر في هذا البند إلى الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها الرابعة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ١٣٧ من جدول الأعمال.

البند ١٥٢ من جدول الأعمال

منح وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية مركز المراقب في الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قررت إدراج البند ١٥٢ في جدول أعمال الدورة الثالثة والستين.

أفهم أن مقدم هذا البند طلب في وقت لاحق عدم اتخاذ أي إجراء بشأن هذا البند في الدورة الثالثة والستين.

بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٥٢ من جدول الأعمال.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال

نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه

مشروع قرار (A/63/L.100)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تترانيا المتحدة ليعرض مشروع المقرر A/63/L.100.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أن أعرض مشروع المقرر A/63/L.100. يعرض طلب إدراج بند جدول الأعمال هذا على الأمم المتحدة في أعقاب قرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إحالة مسألة الولاية القضائية العالمية إلى الجمعية العامة للمناقشة. وجاء هذا القرار الذي اتخذه المؤتمر نتيجة دراسة مستفيضة اضطلعت به لجنة الاتحاد الأفريقي.

إن مبدأ الولاية القضائية العالمية هو مبدأ راسخ في القانون الدولي والغرض منه هو ضمان ألا يفلت من العقاب الأفراد الذين يرتكبون جرائم خطيرة مثل القرصنة والعبودية والتعذيب والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأن يقدموا إلى العدالة بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة أو جنسيات الجناة أو الضحايا. ولا ينبغي أن يكون إي مكان ملاذا آمناً لمجرمي الحرب ومنتهكي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولذلك يجب تطبيق هذا المبدأ بحياد وموضوعية وبناء على استنفاد جميع سبل الانتصاف المحلية كي لا يسيء استخدامها بعض الأفراد أو الدول لأغراض سياسية. ولهذا السبب، يجب تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية بطريقة تعزز النظام والأمن الدوليين وتقلل من احتمالات إساءة استخدامها.

والدول الأفريقية تؤيد وتدعم هذا المبدأ بالكامل، على النحو المنصوص عليه في المادة ٤ (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وكما أكد ذلك في عدة قرارات للاتحاد الأفريقي.

تؤكد المجموعة الأفريقية أن الجدل حول مفهوم الولاية القضائية العالمية ليس بشأن ما إذا كان هذا المفهوم موجودا بصورة صحيحة، وإنما بشأن نطاق تطبيقه. وأعرب العديد من الدول الأفريقية عن الموافقة على مبدأ الولاية القضائية العالمية على أساس معاهدة. ومع ذلك، ما زال يتعين تحديد نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه خارج سياق هذه المعاهدات. و لم يسبق قطّ مناقشة تطبيق هذا المبدأ الهام مناقشة موضوعية على مستوى الجمعية العامة. وهذا هو السياق الذي تحث الدول الأفريقية في إطاره الجمعية العامة على إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الرابعة والستين لمزيد من النقاش والتوصل إلى اتفاق بشأن مدى المبدأ وتطبيقه مما يوجد الاتساق في تطبيق محاكمنا المحلية له، وكذلك لضمان أن تطبق جميع الدول بدون قيود هذا المبدأ بصورة عادلة قدر الإمكان.

في الختام، يتعين على المجتمع الدولي التوصل إلى قواعد ونهج واضحة يمكن مراعاتها عند الاسترشاد في تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتقديم مجموعة موحدة من القواعد التي من شأنها أن توجه عمل المحاكم الوطنية لدينا في مواجهة التحديات المتمثلة في ملاحظة منتهكي حقوق الإنسان الدولية. كما أن هناك حاجة إلى توضيح حقوق الدول والتزاماتها في القانون الدولي بموجب هذا المبدأ الهام من أجل تقليل احتمالات سوء استخدامها والاستفادة إلى أقصى حد من الولاية القضائية خارج الإقليم.

لقد راعت المجموعة الأفريقية شواغل الوفود الأخرى ومارست قدراً كبيراً من المرونة في التوصل إلى عنوان وإلى المقرر المقترح الذي سيعتمد اليوم. ونشكر جميع الوفود التي عملت بطريقة بنّاءة للتوصل إلى هذا المقرر بتوافق الآراء. وبموجب المقرر المعروض علينا ستدرج الجمعية العامة البند المعنون ”نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه“ في جدول أعمال الدورة الرابعة والستين لمواصلة النظر فيها.

بهذه الكلمات، يسرني أن أشيد بمشروع المقرر A/63/L.100 المعروض على الجمعية لاعتماده.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نشرع الآن في البت في مشروع المقرر A/63/L.100. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر *A/63/L.100*.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في أخذ الكلمة تعليلا للموقف إزاء مشروع المقرر الذي اعتمد من فوره. أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات الموقف تقصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة البند المعنون ”نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه“. كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي الصادق للمجموعة الأفريقية، وعلى وجه الخصوص، وفد جمهورية تنزانيا المتحدة، على جهودها الدؤوبة في عرض هذا الموضوع على الجمعية العامة.

وكما ذكر الممثل الدائم لتنزانيا بشكل لا لبس فيه، فإن مجموعة الدول الأفريقية تؤيد تأييدا كاملا مبدأ الولاية القضائية العالمية على النحو المجسد في القانون الدولي. ولكن هذا المبدأ السامي بات عرضة لإساءة المعاملة واستعمل لخدمة مصالح ضيقة وسياسية في أغلب الأحيان، كما هو الحال في بلدي بالذات، رواندا. ويرى وفد بلدي أن سوء التطبيق ذاك يعرض للخطر مبادئ الولاية القضائية العالمية والقانون الدولي ذاته ويؤدي إلى تقويض هذه المبادئ. ولذلك من الحتمي إنشاء آلية عالمية واضحة لضمان التطبيق النزيه والمناسب لمبدأ الولاية القضائية العالمية.

وما زال وفد بلدي ملتزما بالإسهام في النظر في هذا البند.

السيد لوندكفست (السويد) (تكلم بالإنكليزية): لقد أخذت الكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي لأشرح موقفنا بعد اعتماد المقرر الذي تقرر بموجبه أن تُدرج في جدول أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة البند المعنون ”نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه“، مع التوصية بأن تنظر فيه اللجنة السادسة في تلك الدورة.

وفيما يتعلق بإدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الرابعة والستين، يرى الاتحاد الأوروبي أن المناقشة بشأن الولاية القضائية العالمية هي، في المقام الأول، موضوع قانوني ومكانه الصحيح هو اللجنة السادسة. ولذلك نحن نتطلع إلى مناقشة الموضوع في اللجنة السادسة خلال الدورة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا للمتكلم الأخير تعليلا للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٥٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال

الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة ٢ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أن تدرج هذا الموضوع في جدول الأعمال الدورة الثالثة والستين.

أفهم أنه سيكون من المستحسن إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أرمينيا.

السيد نازريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يدلي ببيان موجز. وكما هو الحال في الدورات السابقة، ينأى وفد أرمينيا بنفسه مرة أخرى، هذا العام، عن توافق الآراء على المقرر بشأن إرجاء النظر في البند ١٨ من جدول الأعمال إلى الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وأطلب أن يدرج هذا البيان في محضر هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٨ من جدول الأعمال.

بنود جدول الأعمال المتبقية للنظر فيها خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر الوفود بأن بنود جدول الأعمال التالية، التي تم البت فيها في جلسات سابقة، ظلت مفتوحة للنظر فيها خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة وهي: البنود ٩ و ١٤ إلى ١٦ و ٢٠ و ٤٠ و ٤٥ و ٤٩ (د) و ٥٩ و ٦٥ (ب) و ٧١ و ٧٩ و ٨٩ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٣ (ج) و ١٠٤ (أ) و ١٠٥ (د) و ١٠٦ و ١١٢ و ١١٤ (ح) و (ع) و (ف) و (ش) و ١١٦ (أ) إلى (ف) و ١١٧ إلى ١٣٦ و ١٣٨ إلى ١٤٩ و ١٥٤ و ١٥٧.

وكما يعلم الأعضاء، أدرجت تلك البنود في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة باستثناء البند ١٤ من جدول الأعمال، المعنون ''منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي''؛ والبند ٥٩ من جدول الأعمال، المعنون ''إحياء ذكرى محرقة اليهود''؛ والبند ٧١ من جدول الأعمال، المعنون ''طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كان إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد موافقا للقانون الدولي''؛ والبند ١١٤ من جدول الأعمال، المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى''؛ والبند ١٢٦ من جدول الأعمال، المعنون ''نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة''؛ والبند ١٢٧ من جدول الأعمال، المعنون ''تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية''؛ والبند ١٤٥ من جدول الأعمال، المعنون ''تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون''؛ والبند ١٥٤ من جدول الأعمال، المعنون ''قضاة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في جميع تلك البنود خلال الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه ما زال يتعين علينا أن نستمع إلى البيانات بشأن الآثار المرتبة في الميزانية البرنامجية على مشروعي القرارين A/63/L.103، المقدم في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال، ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''، و A/63/L.101، المقدم في إطار البند ١١٤ (أ) من جدول الأعمال، ''التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي''، فضلا عن مشروع القرار الوارد في الفقرة ٥٥ من تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة (A/63/959)، المقدم في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، ''تنشيط أعمال الجمعية العامة''.

أعتزم تعليق الجلسة الآن واستئنافها الساعة ١٥/٠٠ بغية أن تتمكن الجمعية من مواصلة عملها.

عُلقت الجلسة الساعة ١٢/١٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ٧١ من جدول الأعمال، المعنون ''طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كان إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد موافقا للقانون الدولي''، في وقت سابق من هذا الصباح. وقد تلقت منذئذ طلباً من ممثل صربيا لإعادة فتح باب النظر

في البند. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إعادة فتح باب النظر في البند ٧١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧١ من جدول الأعمال

طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كان إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد موافقا للقانون الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل صربيا.

السيد ستارتسيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): كنت هذا الصباح على استعداد للكلام عن هذا البند وكان اسمي مدرجا في قائمة المتكلمين. غير أنه، بطريقة أو بأخرى، وربما بسبب خطأ غير مقصود من الأمانة العامة، لم يتم إعطائي الكلمة وأُدرِج البند في قائمة البنود الأخرى التي أُجِل النظر فيها إلى الدورة الرابعة والستين.

لقد وُضع هذا البند من جدول الأعمال بغية طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن هذه المسألة. واتُخذ القرار ٣/٦٣ في إطار هذا البند، ونحن الآن في انتظار إصدار فتوى محكمة العدل الدولية. وبالتالي، فإن المسألة لم يتم البت فيها. وهي لا زالت تشكل بندا مفتوحا وقضية معلقة. وبالتالي، يطلب وفد بلدي الإبقاء على البند ٧١ في جدول أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمع الأعضاء إلى طلب ممثل صربيا إدراج البند ٧١ من جدول الأعمال في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ٧١ من جدول الأعمال.

البند ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/63/959)

(مشروع القرار A/63/959، الفقرة ٥٥)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٥٥ من الوثيقة A/63/959. وفي ذلك الصدد، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد شعبان (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الفقرة ٥٥ من الوثيقة A/63/959، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي عن الآثار المالية المترتبة في الميزانية بالنيابة عن الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب الفقرة ٢ من مشروع القرار، تقرر الجمعية العامة

”أن تنشئ، في دورتها الرابعة والستين، فريقا عاملا مخصصا معنيا بتنشيط أعمال الجمعية العامة ... وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الرابعة والستين“.

وفيما يتعلق بأداء الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، من المفهوم أن الفريق العامل سيستخدم مرافق وخدمات المؤتمرات المخصصة للجمعية العامة وأفرقة العمل التابعة لها، وأن الفريق العامل لا يمكنه أن يعقد اجتماعا بالتزامن مع الجلسة العامة للجمعية، وأنه

لا يمكن أن يتزامن اجتماعان لفريقين عاملين تابعين للجمعية العامة. وبناء على ذلك، فإنه في حال اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الفقرة ٥٥ من تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، لن تنشأ عن ذلك متطلبات إضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أو الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ''تنشيط أعمال الجمعية العامة''، الوارد في الفقرة ٥٥ من تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٣٠٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ياروشيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالإنكليزية): نحن نقدر العمل الرائع الذي قام به الرئيسان المشاركان للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، الممثلان الدائمان لإكوادور والنرويج ونهجهما المنفتح والذي يركز على الهدف. كما نود أيضا أن نثني على الدول الأعضاء والمجموعات السياسية التي قدمت مساهمات قيّمة للتقرير (A/63/959) والقرار ٦٣/٣٠٩.

ونثني على وفود الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لمشاركتها النشطة في عملنا. ويرى وفد بيلاروس أن اهتمام الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن واشتراكهم في مداولاتنا بشأن كيفية تعزيز دور الجمعية العامة هما عاملان رئيسيان في نجاح مسعانا المشترك.

كما أننا نأمل مخلصين أن تعترف الدول الخمس الدائمة العضوية بمسؤوليتها خاصة في تسهيل الخطوات الجريئة والمفيدة لجميع الدول الأعضاء، أو في بعض الأحيان مجرد السماح بتلك الخطوات الرامية إلى زيادة دور الجمعية العامة، وفي النظر إلى عملية تنشيط العملية برمتها ليس على أنها مصدر إزعاج لا مفر منه، وإنما باعتبارها وسيلة لا غنى عنها لضمان سلامة وصحة منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

إن التقرير الذي اعتمدناه للتو هو وثيقة شاملة ومتوازنة تماما ودليل حي على نتائج عملنا. فهو يحتوي على الأفكار التي أعربنا عنها والإحاطات الإعلامية التي سمعناها. ونعتقد أن وجهات النظر والأفكار الرئيسية التالية التي أخذت مكانها اللائق في التقرير ينبغي العمل على تطويرها أكثر أثناء انعقاد الدورة المقبلة للجمعية العامة.

أولاً، أهمية عقد مناقشات موضوعية بشأن المسائل التي تهم المجتمع الدولي والمثيرة لقلق الأمم المتحدة واهتمامها. ويجب أن تركز أكثر هذه المناقشات على تحقيق النتائج، ويمكن أن تؤدي إلى اعتماد قرار أو إنشاء فريق مفتوح العضوية بشأن المسألة التي نوقشت، ويمكن صياغة مشروع للاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء خلال المناقشات.

ثانياً، تقديم الدعم لزيادة إبراز أعمال الجمعية العامة في مواقع ظاهرة للجمهور. ويجب علينا أن نواصل النظر في أسباب ما يبدو من عدم ارتباط بين الجمهور وأعمال الجمعية العامة بتوسيع نطاق التعاون مع وسائل الإعلام الرئيسية، واستخدام التقنيات الإعلامية الحديثة. وفي ذلك الصدد، نلاحظ باهتمام كبير الاقتراحات التي تقدمت بها ممثلة رابطة مراسلي الأمم المتحدة خلال الإحاطة الإعلامية بشأن السبل التي يمكن للجمعية العامة تيسير العمل بها، مثل التوصيل السريع للبيانات للصحافة وتيسير إمكانية وصول وسائل الإعلام لحضور اجتماعات الجمعية العامة، وإظهار أسماء

المتحدثين ومناصبهم خلال البث بالفيديو أو البث التلفزيوني للجلسات وتعزيز القدرات والذاكرة المؤسسية لقسم الناطق باسم مكتب رئيس الجمعية العامة.

ثالثاً، مواصلة تحليل الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ القرارات التي اتخذت سابقا بشأن تنشيط الجمعية العامة. وينبغي للجدول الذي تمخض عن العمل الذي قام به فريقنا خلال الدورة السابقة أن يشكل الأساس لهذا النشاط.

إن القرار ٣٠٩/٦٣، الذي اعتمدناه للتو هو أول قرار موضوعي بشأن تنشيط الجمعية العامة خلال سنوات. وهو يغطي معظم المواضيع التي ناقشناها ويشمل استنتاجاتنا. إننا باعتماد تلك الوثيقة، نثني على خبرات الرئيسين والصلابة العالية التي يتمتعان بها، فضلا عن توفر حسن النية لدى العديد من الوفود التي جعلت اعتماد القرار ممكنا.

وخلال أحد لقاءاتنا المثمرة للغاية في حزيران/يونيه، بادر الوفد البيلاروسي إلى اقتباس عبارة من فرقة موسيقية شعبية من النرويج، لأن أحد رئيسينا المشاركين كان الممثل الدائم للنرويج، لنحث الرئيسين المشاركين والوفود الأخرى على ''مواصلة المسير على هذه الطرق''. اليوم أود أن أقتبس اسم الألبوم الجديد الذي أصدرته الفرقة الموسيقية هذا الصيف، وعنوانه ''سفح الجبل''. لقد تسلقنا أعلى من ذلك بكثير بمساعدة من الرئيسين المشاركين والزملاء. وأصبح سفح الجبل الآن بعيدا، وينبغي لنا أن نصل القمة قريبا بالتحلي ببعض الشجاعة والعزيمة.

بما أن اليوم هو اليوم الأخير من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، يود الوفد البيلاروسي أن يتمنى لكم، سيدي الرئيس، الصحة الجيدة والرفاه والنجاح في كل ما تبذلونه من جهود في المستقبل.

السيدة روفيروسا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقدير مجموعة ريو كثيرا لقيادتكم أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة التي نختتمها اليوم وأتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم في المستقبل.

ترحب مجموعة ريو بالعمل المضني والمفيد الذي قام به الرئيسان المشاركان، السفير إسبينوزا ممثل إكوادور والسفير ويتلاند ممثل النرويج، وتؤكد من جديد التزامها الثابت بعملية تنشيط الجمعية العامة. وتعتقد مجموعة ريو أن القرار ٣٠٩/٦٣، الذي اعتمدناه اليوم، يغطي الشواغل الرئيسية التي أعربت عنها مختلف المجموعات والوفود طوال العملية التي شهدنا خلالها المشاركة النشطة والموضوعية لجميع الأعضاء بهدف تعزيز الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة.

تدعو مجموعة ريو إلى مواصلة العمل لتحسين أساليب عمل الجمعية العامة من خلال ترشيد البنود المدرجة في جدول أعمالها ونظام التصويت في الأمم المتحدة. وتؤيد مجموعة ريو العملية التي أطلقت لزيادة تعزيز الطابع المؤسسي لمكتب رئيس الجمعية العامة مقرة بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، ترى المجموعة أنه من المهم مواصلة النظر في التدابير والإجراءات التي ستمكننا من تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية المتاحة حاليا لمكتب الرئيس. وترى مجموعة ريو أيضا أنه من الضروري أن تنظر الجمعية العامة في المسائل ذات الاهتمام العام، مما سيؤدي إلى تعزيز سلطتها، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل التي تحتاج إلى الرد المناسب وحسن التوقيت من المنظمة.

أما بخصوص دور الجمعية العامة ومسؤوليتها في عملية اختيار الأمين العام، فإن مجموعة ريو تؤمن بأنه ينبغي وضع عملية اختيار شفافة وشاملة حيث تؤدي الجمعية العامة دورا أكبر، وفقا لأحكام الميثاق والقرارات السابقة التي اتخذتها الهيئة المختصة بشأن المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن صادق شكري للسفيرة ماريا فرناندا إسبينوزا ممثلة إكوادور وللسفير مورتن وتلاند ممثل النرويج، الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص، اللذين أجريا باقتدار مناقشات الفريق ومفاوضاته المعقدة. وأنا على يقين من أن أعضاء الجمعية يشاركونني في الإعراب لهما عن تقديرنا الصادق.

هل أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١١٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(أ) **التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي**

مشروع القرار (A/63/L.101)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية عقدت المناقشة بشأن البند ١١٤ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ش) في جلستيها العامتين ٣٦ و ٣٧، المعقودتين في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر ليتولى عرض مشروع القرار A/63/L.101.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود بالنيابة عن المجموعة الأفريقية أن أعرب عن تقديرنا العميق لكم، سيدي الرئيس، على الالتزام والحكمة والمهارات الممتازة التي تحليتم بها أثناء توليكم رئاسة الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ونود أن نتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم في المستقبل.

وبالنيابة عن المجموعة الأفريقية، يسرني أن أتولى عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/63/L.101، والمعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي“. وأود أن أشدد على أنه، منذ نشر مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى المجموعة الأفريقية بوصفها مشاركة في تقديم مشروع القرار: إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، السويد، فنلندا، كرواتيا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليونان.

وتلقي ديباجة مشروع القرار نظرة عامة على التقدم المحرز حتى الآن في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبخاصة خلال الأعوام القليلة الماضية، التي أنشئت فيها هياكل الاتحاد الأفريقي المختلفة في مختلف المجالات، وبالأخص في مجال صون السلام والأمن الدوليين. ويعترف مشروع القرار بالحاجة الأساسية إلى إدماج أفريقيا في التيار الأساسي للاقتصاد العالمي وإلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ولا سيما القضاء على الفقر.

ويتضمن مشروع القرار، في جزء منطوقه، جدول أعمال للعمل العاجل، ولا سيما دعوة إلى تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وأيضا يطلب مشروع القرار من منظومة الأمم المتحدة تكثيف المساعدة التي تقدمها إلى الاتحاد الأفريقي، حسب الاقتضاء، لتعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويشدد مشروع القرار أيضا على الحاجة إلى أن تقيم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعاونا وثيقا وبرامج مشتركة وإلى تكثيف الجهود للتصدي

للاتجار غير المشروع بالأسلحة، والمكافحة العالمية للإرهاب، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في أفريقيا والجهود الرامية إلى تنفيذ خطة تنفيذ جوهانسبرغ.

وتود المجموعة الأفريقية، من جانبها، أن يؤكد مجددا على التزام حكوماتنا وشعوبنا وعزمها على الاضطلاع بدورها كاملا. ونحن نولي أهمية كبيرة لضم جهودنا إلى جهود الأمم المتحدة على أساس المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود التي قدمت الدعم للمجموعة الأفريقية بالمشاركة في تقديم مشروع القرار. ويحدونا الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/63/L.101، وفيما يتعلق بمشروع القرار أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد شعبان (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/63/L.101، المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي''، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي للآثار المالية المترتبة في الميزانية بالنيابة عن الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب الفقرة ٣ من مشروع القرار تشدد الجمعية العامة على الحاجة إلى الاستمرار في تنفيذ التدابير القائمة لتحسين فعالية وكفاءة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ وتوصي باستمرار تحسين الوجود الميداني للأمانة العامة للأمم المتحدة في مقر الاتحاد الأفريقي، مع الاعتراف بالحاجة إلى كفالة مستوى مناسب من التمثيل في مكتب الأمم المتحدة للاتصال في أديس أبابا يتناسب مع زيادة التكامل السياسي للاتحاد الأفريقي، والمسؤوليات المتصلة بتنفيذ جميع جوانب البرنامج العشري لبناء القدرات، والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة في مجالات التعاون القائمة والناشئة المتعلقة بالسلام والأمن والشؤون السياسية والإنسانية من أجل تعزيز الشراكة الاستراتيجية والتنفيذية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمناطق دون الإقليمية التابعة له.

وفي ذلك الصدد، من المتصور احتمال أن تترتب على تنفيذ هذه الفقرة آثار مالية في الميزانية. ومع ذلك، وبغية ضمان اتخاذ الترتيبات الشاملة والفعالة والكفؤة لدعم الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، سيتم استعراض مستوى التمثيل في مكتب الأمم المتحدة للاتصال في أديس أبابا، مع مراعاة أحكام الفقرة ٣ من مشروع القرار A/63/L.101 في سياق تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة ٤ من مشروع القرار نفسه. والآثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية، إذا كان هناك أي آثار، ستتم معالجتها وفقا للإجراءات المتبعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.101. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.101؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.101 (القرار ٦٣/٣١٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٤ من جدول الأعمال وفي البند ١١٤ من جدول الأعمال في مجموعه؟

تقرر ذلك.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/63/881)

مشروع القرار (A/63/L.103)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أفهم أنه سيكون من المستحسن إرجاء النظر في تقرير الأمين العام (A/63/881) إلى الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة في إطار بندي جدول الأعمال المعنونين ''تقرير لجنة بناء السلام'' و ''تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في تقرير الأمين العام إلى الدورة الرابعة والستين في إطار بندي جدول الأعمال المعنونين ''تقرير لجنة بناء السلام'' و ''تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام''؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نمضي قدما في أعمالنا، أود أن آخذ رأي الجمعية العامة فيما يتعلق بالشروع في النظر خلال هذه الجلسة في مشروع القرار (A/63/L.103). وفي هذا الصدد، وبما أن مشروع القرار لم يعمم إلا في وقت سابق اليوم، سيكون من الضروري عدم تطبيق الحكم ذي الصلة الوارد في المادة ٧٨ من النظام الداخلي ونصه كالتالي:

> ''لا يجوز كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أي جلسة من جلسات الجمعية العامة، ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة''.

وما لم أسمع أي اعتراضات، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أسترعي انتباه الأعضاء إلى الفقرات ٢ و ٣ و ١٢ من منطوق مشروع القرار وأبلغهم بالتصويبات الفنية التالية التي أدخلت على النص.

في الفقرة ٢ من المنطوق، تحذف كلمة ''المفهوم''. وبالتالي، يصبح نص الفقرة كالتالي، ''تعرب عن تأييدها لأن يتولى قيادة الكيان المركّب'' على أن تظل بقية الفقرة بدون تغيير.

في الفقرة ٣ من المنطوق، تحذف عبارة ''تشكيل''. وبالتالي، يصبح نص الفقرة:

> ''تطلب إلى الأمين العام إعداد مقترح شامل لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، ويحدد فيه، في جملة أمور، بيان مهمة الكيان المركّب وترتيباته التنظيمية، بما في ذلك الخريطة التنظيمية والتمويل ومجلس الإدارة الذي يتولى الإشراف على أنشطة الكيان التشغيلية''.

وتظل بقية الفقرة بدون تغيير.

في الفقرة ١٢ من المنطوق، يستعاض عن كلمة ''المتحدة'' بعبارة ''لعدم ارتباطها''.

في حالة وجود أي تصويبات فنية أخرى باللغات الأخرى، فإن الممثلين مدعوون إلى إبلاغ الأمانة العامة مباشرة.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/63/L.103 بصيغته المصوبة شفويا.

فيما يتصل بمشروع القرار A/63/L.103، أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد شعبان (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل

بمشروع القرار A/63/L.103، المعنون ”الاتساق على نطاق المنظومة“، أود أن أسجل البيان التالي عن الآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

في الفقرتين ٣ و ١٦ من مشروع القرار، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إعداد مقترح شامل لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، ويحدد فيه، في جملة أمور، بيان مهمة الكيان المركّب وترتيباته التنظيمية، بما في ذلك الخريطة التنظيمية والتمويل ومجلس الإدارة الذي يتولى الإشراف على أنشطة الكيان التشغيلية، وذلك بغرض الشروع في المفاوضات الحكومية الدولية؛ وتطلب إلى الأمين العام إنشاء مركز وثائق للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية مع إحصاءات مصنفة عن جميع مصادر التمويل والنفقات، بالاستناد إلى التحليل الإحصائي الشامل الذي أجراه الأمين العام لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكفالة حصول المستخدمين على المعلومات المتوافرة، عبر نظام إلكتروني مناسب وسهل الاستعمال والتحديث الدوري للمعلومات المتضمنة فيه.

وبخصوص الطلب الوارد في الفقرة الثالثة من مشروع القرار، بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن هناك تفاصيل غير كافية في الوقت الحالي بشأن طرائق الكيان المركب الجديد. وفي ظل غياب هيكل متفق عليه، بما في ذلك عدد الوظائف ومستواها تحديدا، وكذلك عدم وجود أي إشارة إلى الأنشطة المقترحة وتكلفتها، من غير الممكن إعداد أي تقديرات موثوق بها للآثار المالية والإدارية. ومن المتوقع إصدار الآثار المالية ذات الصلة وفقا للإجراءات المتبعة عندما تتم معالجة جميع هذه المسائل في المقترح الشامل المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها الرابعة والستين، على النحو المطلوب في مشروع القرار A/63/L.103.

وبخصوص الطلب الوارد في الفقرة ١٦ من مشروع القرار A/63/L.103 بشأن إنشاء مركز وثائق للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ٢٨ من قرارها ٢٠٨/٦٢ في جملة أمور، أن يقوم، عن طريق استخدام القدرات القائمة داخل الأمانة العامة وباستخدام تبرعات، إذا لزم الأمر، بما يلي: (أ) المضي بشكل متسق في توسيع وتحسين نطاق البيانات المالية والتعاريف وعمليات التصنيف على نطاق المنظومة من حيث المجالات التي تغطيها والتقيد بالمواعيد والموثوقية والنوعية وإمكانية المقارنة لأغراض تقديم التقارير المالية عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ (ب) إنشاء نظام شامل ومستدام ومتسق للبيانات والتقارير المالية المتصلة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها كل المؤسسات والكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ و (ج) القيام، في هذا الصدد، بتضمين التقرير الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٨ تقييما موجزا للتقدم المحرز ووصفا للأنشطة المقررة.

وكما ورد في تقرير الأمين العام عن التحليل الإحصائي الشامل لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ (A/63/71)، سيهدف العمل من أجل إقامة نظام شامل ومستدام للبيانات المالية والإبلاغ عن أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية إلى توفير بيانات وتحليلات شاملة عن تمويل منظومة الأمم المتحدة يسهل للجميع الاستفادة منها، وبيانات ومعلومات عن التوجهات المتعلقة بالتمويل، تكون مصنفة على مستوى كل كيان. كما سيهدف إلى تجميع هذه

البيانات والمعلومات من أجل تقديم بيان موحد عن تمويل الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، فإن إنشاء مركز وثائق للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة يشكل جزءا من العمل الجاري لإقامة نظام شامل ومستدام للبيانات المالية والإبلاغ، وسيمول من الموارد المتوفرة فعلا لهذا الغرض في إطار الباب ٩، ''الشؤون الاقتصادية والاجتماعية''، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وخلاصة القول، ليست هناك في هذه المرحلة أي آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/63/L.103.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.103، المعنون ''الاتساق على نطاق المنظومة''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.103، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.103 بصيغته المصوبة شفويا، (القرار ٣١١/٦٣).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تفسيرا للموقف إزاء القرار الذي اتخذ للتو. أود أن أُذكِّر الوفود بأن تفسيرات الموقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان تفسيرا للموقف إزاء القرار ٣١١/٦٣، المعنون ''الاتساق على نطاق المنظومة''، بالنيابة عن لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتود لجنة التنسيق المشتركة أن تعرب عن بالغ تقديرها لكم، سيدي الرئيس، وللرئيسين المشاركين للمشاورات غير الرسمية، الممثلين الدائمين لناميبيا وإسبانيا، على جهودكم في توجيه عملية الاتساق على نطاق المنظومة حتى تمضي قدما من خلال المشاورات في الجمعية العامة. كما أود أن أشكر الأمين العام ونائبة الأمين العام على استجابتهما بصورة فعالة للطلبات المتعلقة بتقديم التقارير الضرورية التي كانت وستظل هامة لمواصلة العمل الحكومي الدولي بشأن هذا الموضوع. وتود لجنة التنسيق المشتركة أن تدلي بالتعليقات التالية على القرار.

تعرب لجنة التنسيق المشتركة عن تأييدها القوي لتوحيد الكيانات الأربعة في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمسائل الجنسانية في كيان مركّب، على النحو الوارد في الفقرة ١ من منطوق القرار. وفي السياق ذاته، واستنادا إلى الفقرة ٣ من المنطوق، تتطلع لجنة التنسيق المشتركة إلى إجراء مفاوضات حكومية دولية استباقية ومكثفة خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة بشأن جميع تفاصيل ذلك الكيان المركب، بما في ذلك، في جملة أمور، ولايته، وبيان مهمته، وترتيباته التنظيمية، والإشراف الحكومي الدولي على أنشطته، وتمويله، ومجلسه التنفيذي.

وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من منطوق القرار، تؤيد لجنة التنسيق المشتركة أن يتولى قيادة الكيان المركّب لدى إنشائه وكيل للأمين العام، يعيّنه الأمين العام ويكون مسؤولا أمام الأمين العام.

وبينما نمضي قدما بشأن مسألة الهيكل المعني بالشؤون الجنسانية، تعتبر لجنة التنسيق المشتركة مسألة التمويل مسألة أساسية وأولوية قصوى لكفالة الاتساق على نطاق المنظومة. وتعتقد لجنة التنسيق المشتركة اعتقادا راسخا أن من الحيوي إحراز تقدم هام بشأن هذه المسألة خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. كما ترى لجنة التنسيق المشتركة أن المناقشات بشأن هذه المسألة ينبغي إجراؤه بمنحى عملي وبصورة استباقية. وينبغي أن تستفيد

المناقشات من مذكرات المناقشة بشأن تعزيز تمويل الأنشطة التنفيذية المشار إليها في الفقرة السابعة من ديباجة القرار، لا سيما عندما تتناول الجمعية العامة استمرار اختلال التوازن بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي الوارد في الفقرتين ١٣ و ١٤ من القرار، فضلا عن الحاجة الملحة لزيادة حجم التمويل.

وفيما يتعلق بالإدارة، تشدد لجنة التنسيق المشتركة على ضرورة عمل جميع الأطراف معا بغية إحراز التقدم على هذه الجبهة خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ولذلك، كما ورد في الفقرة ٦ من القرار، تتطلع لجنة التنسيق المشتركة إلى تلقي اقتراحات عملية من الأمين العام خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة بشأن تحسين إدارة الأنشطة التنفيذية، التي ينبغي ألا يقتصر تركيزها على الهيئات الحكومية الدولية القائمة. وينبغي أن تستفيد هذه الاقتراحات من مذكرات المناقشة بشأن تعزيز إدارة الأنشطة التنفيذية المشار إليها في الفقرة السابعة من ديباجة القرار.

وإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالفقرة ٧ من القرار الحالي، التي تطلب إلى الأمين العام أن يقترح على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين طرائق لتقديم البرامج القطرية المشتركة والموافقة عليها على أساس طوعي، فإن لجنة التنسيق المشتركة تشدد على أن تظل المرجعية الرئيسية لدى تنسيق هذه الاقتراحات هي الفقرة ١٣٩ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وبشأن ضرورة إجراء تقييم للجهود الطوعية على المستوى القطري لبعض البرامج القطرية التجريبية، فضلا عن الفقرة الخامسة من ديباجة قرار الجمعية العامة ٢٧٧/٦٢ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، والفقرتين ١٩ و ٢٠ من القرار ٣١١/٦٣ الذي يتناول المسألة ذاتها.

وأخيرا، تعرب لجنة التنسيق المشتركة مجددا عن استمرار نيتها الانخراط بفعالية وعلى نحو بنّاء في جميع المسائل المتصلة بالاتساق على نطاق المنظومة خلال الدورة الرابعة والستين من خلال اتخاذ نهج متكامل، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢٢ من القرار ٣١١/٦٣. ومن الحتمي إحراز القدر ذاته من التقدم بشأن جميع المسائل الخمس قيد المناقشة، من خلال مشروع واحد، لدى اختتام هذه العملية المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة. وبناء على ذلك، تتطلع لجنة التنسيق المشتركة إلى إجراء عملية مكثفة من المشاورات الحكومية الدولية بشأن أي مشروع قرار أو مشروع مقرر يقدم في المستقبل بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وينبغي أن تتقيد عملية المفاوضات الحكومية الدولية بخطة عمل سيتم وضعها في مرحلة مبكرة لكفالة عملية مفاوضات حكومية دولية مفتوحة وشفافة وشاملة، ومن شأنها أن تؤدي إلى التوصل إلى الاتفاق المطلوب بتوافق الآراء.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان التالية: كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، صربيا، ليختنشتاين، أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، أرمينيا وجورجيا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي كثيرا بالدعم القوي الذي تجمع عليه الجمعية العامة لإنشاء كيان مركب معني بالمسائل الجنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن شأن توحيد الكيانات الأربعة الموجودة في هيكل واحد، برئاسة وكيل للأمين العام أن يعزز القدرات والمساءلة والفعالية في منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الكيان الجديد سيحقق تحولا هاما في عمل الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وليس هناك توقيت أفضل من عشية الذكرى السنوية الخامسة

عشرة لمنهاج عمل بيجين، لقرار اليوم بإصلاح البنية الحالية للكيانات المعنية بالمسائل الجنسانية.

هناك تسليم على نطاق واسع بالحاجة إلى تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل بناء مجتمعات متقدمة ومستدامة وعادلة. إن المساواة بين الجنسين شرط أساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وثبت أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمسائل الجنسانية يمثل تحديا من نوع خاص. ويتعين على الأمم المتحدة أن تحشد الطاقات إذا أريد بلوغ هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وهناك أيضا إدراك متزايد للحاجة الملحة لتلبية احتياجات المرأة أثناء الصراع المسلح والدور الجوهري للمرأة في بناء السلام والتعمير.

ومن خلال الكيان الجديد، ستتمكن الأمم المتحدة من القيام بدور مركزي يجب عليها تأديته لتمكين المرأة في جميع مناطق العالم وتحقيق طلبات الحكومات المتزايدة باستمرار للحصول على دعم في هذا المجال. وسيساعد على سد الفجوة الحالية بين العمل المعياري والعمل التنفيذي في المجال. علاوة على ذلك، سيعزز تعميم المنظور الجنساني ويساعد في الأجهزة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة على تحسين عملها المتعلق بالمسائل الجنسانية.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، ناقشت الدول الأعضاء خيارات مفصلة للهيكل الجديد بناء على المعلومات التي قدمها الأمين العام في تقاريره السابقة. والاتحاد الأوروبي مستعد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لوضع اللمسات الأخيرة، من خلال عملية سريعة، على التفاصيل المتبقية للكيان الجديد. ينبغي لنا أن نضع لأنفسنا هدفا طموحا يتمثل في الانتهاء من العملية الحكومية الدولية في الربع الأول من عام ٢٠١٠، على أبعد تقدير. وذلك الموعد على الأبواب تقريبا. وينبغي ألا يكون هناك مزيد من التأخير في إجراء هذا الإصلاح الضروري.

ويشكر الاتحاد الأوروبي الأمين العام ونائبة الأمين العام، فضلا عن رئيس الجمعية العامة، لما قدموه من دعم أساسي للإصلاح الجنساني، ويحث الأمين العام، على أساس قرار اليوم، البدء في عملية تعيين وكيل الأمين العام الجديد.

بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أيضا أن أشكر الرئيسين المشاركين، زميلي السفير مبويندي ممثل ناميبيا والسفير يانيز – بارنويفو ممثل إسبانيا، على جهودهما الدؤوبة في توصل الدول الأعضاء إلى قرار توافقي بإنشاء كيان جديد معني بالمسائل الجنسانية وعلى إحراز التقدم في مجالات هامة أخرى في إطار عملية الاتساق على نطاق المنظومة.

في هذا الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه الحار بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في مجالات التمويل والإدارة. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن تحسين هياكل الحكم وطرائق التمويل لعمل الأمم المتحدة الإنمائي أمر ضروري إذا كان للأمم المتحدة أن تكون شريكا فعالا بالنسبة للبلدان النامية لأنها تعمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والاتحاد الأوروبي مستعد للإسهام البنّاء في تحقيق مزيد من التقدم في تلك المجالات.

بالإضافة إلى ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بإقرار الجمعية العامة التقييمات المؤقتة للتقدم المحرز والتحديات المتبقية في تلك البلدان التي تقوم بتنفيذ نهج ”توحيد الأداء“، بما في ذلك المشاريع التجريبية للبرامج القطرية. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي المشاركة في هذا المجال في إطار عملية الاتساق على نطاق المنظومة خلال الدورة الرابعة والستين.

وختاما، يود الاتحاد الأوروبي التسليم بالإسهام الأساسي للمجتمع المدني على مدى السنوات الثلاث الماضية في الجهود نحو الكيان الجديد المعني بالمسائل الجنسانية.

والحوار الجاري بين الدول وطائفة واسعة من المنظمات، على المستوى القطري وفي الأمم المتحدة، ساعد على تحديد الثغرات وتركيز مداولاتنا وتنبيهنا إلى الحاجة الماسة إلى الإصلاح. ومن الضروري إيجاد صيغ مستدامة لمواصلة هذا الحوار المهم عندما يبدأ عمل الكيان المعني بالمسائل الجنسانية.

السيد بالسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا التعليل للموقف بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة: أيسلندا الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج. ترحب بلدان الشمال الأوروبي بالقرار التوافقي الذي طال انتظاره واتخذ اليوم لإنشاء كيان جديد موحد تابع للأمم المتحدة معني بالمسائل الجنسانية. هذه بداية جديدة لمنظمتنا في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز تعميم المنظور الجنساني من أجل تحسين فعاليته وتأثيره، بما في ذلك على الصعيد القطري.

ويكتسي الدعم القوي الذي يقدمه الأمين العام ونائب الأمين العام دائما أهمية كبيرة. وأوضح الأمين العام أنه قد آن الأوان لاتخاذ إجراء، وهو رأي نشاطره إياه تماما. إن اعتماد القرار اليوم سيمكن الأمين العام من اتخاذ الخطوات المقبلة الهامة نحو تحقيق الكيان الجديد. ونتطلع إلى تعيين وكيل للأمين العام، ونعتقد أنه ينبغي للكيان الجديد أن يكون جاهزا للعمل بحلول منتصف عام ٢٠١٠. فلا وقت أمامنا نضيعه.

وتود بلدان الشمال الأوروبي الاعتراف بدور المجتمع المدني في مداولاتنا على مدى السنوات الثلاث الماضية، وتؤكد مجددا الحاجة إلى إيجاد صيغ مستدامة ليستمر هذا الحوار الهام عندما يبدأ عمل الكيان المعني بالمسائل الجنسانية. وعندما ننشئ كيانا جديدا قويا وفعالا معنيا بالمسائل الجنسانية، يجب علينا جميعا أن نلتزم بالهدف الطموح المتمثل في زيادة التبرعات لهذا الكيان في السنوات المقبلة.

كما تتطلع بلدان الشمال الأوروبي إلى متابعة تعزيز نظام الإدارة والتمويل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ونعتقد أن المزيد والمزيد من التمويل الذي يمكن التنبؤ به سيتبع إذا كانت الإدارة أكثر عرضة للمساءلة وأكثر شفافية وكفاءة بما يضمن تحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع. في هذا الصدد، ينبغي لنا أن نبدأ بالاعتماد على الخبرات المكتسبة من البلدان التي شاركت في عملية ”توحيد الأداء“.

وختاما، أود أن أتوجه بالشكر للرئيسين المشاركين، السفيرين مبويندي ممثل ناميبيا ويانيز – بارنويفو ممثل إسبانيا على عملهما الدؤوب، وكذلك لكم، سيدي الرئيس. في الواقع، نود أن نهنئكم على النتيجة التي حصل عليها في هذا اليوم الأخير من فترة ولايتكم.

السيدة ديفيس (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا.

نهنئ أستراليا وكندا ونيوزيلندا الرئيسين المشاركين لعملهما الهام في تشجيع توافق الآراء بين الدول الأعضاء بشأن مجموعة من المسائل. إن اعتماد القرار ٣١١/٦٣ يدل بوضوح على إرادة الدول الأعضاء للمضي قدما في دعم مزيد من الفعالية في جميع مجالات الاتساق الخمسة على نطاق المنظومة، ويمثل دعوة إلى الأمين العام والأمم المتحدة في نطاقها الأوسع لدعم هذه الجهود.

تؤيد مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا إنشاء كيان مركب يقوده وكيل أمين عام يوحد الوكالات الأربع العاملة من النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة. وهذا أمر مطلوب لمنح صوت أقوى للمرأة في جميع أرجاء العالم وتقديم دعم أكثر فعالية لكل البلدان في تنفيذ ولايتنا والتزاماتنا الجماعية.

ويسعدنا أن القرار ٣١١/٦٣ يوثق التزام الجمعية العامة القوي بإنشاء منظمة موحدة واحدة في شكل كيان

مركب، على أن تحدد التفاصيل خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة لاستكمال إنشاء المنظمة. ونحن نفهم أن قرار اليوم يعني أننا خلال الدورة المقبلة سنتحرك بسرعة باتخاذ قرارات ملموسة بشأن الترتيبات التنفيذية والتنظيمية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التعيين المبكر لوكيل للأمين العام.

كما يسعد الدول الثلاث، كندا وأستراليا ونيوزيلندا، أن تقدما تحقق في ثلاثة مجالات مهمة ضمن البرنامج المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، وهي تحديداً، الإدارة وتمويل الأنشطة التنفيذية وتوحيد الأداء. ونحن نتطلع إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في ما يتعلق، في جملة أمور، بالموافقة على البرامج القطرية المشتركة، وبالتالي كفالة دعم أكثر فعالية من جانب الأمم المتحدة للدول الأعضاء التي اعتمدت بشكل طوعي هذا النهج. وما فتئت الدول الثلاث، كندا وأستراليا ونيوزيلندا، ملتزمة بتحسين فعالية الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال عملية الاتساق على نطاق المنظومة.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشارك الكثير من المتكلمين السابقين الإشادة بالطريقة المتميزة والفعالة التي أدرتم بها أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ويتمنى وفدي أيضا لكم كل نجاح في مساعيكم في المستقبل.

كما نود الإعراب عن خالص تقديرنا للرئيسين المشاركين، السفير مبويندي والسفير يانيث – بارنيوفو، على قيادتهما الملتزمة وجهودهما الدؤوبة في قيادة هذه المناقشة المهمة بشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وفي ما يتعلق بالقرار الذي قدمه الرئيسان المشاركان، قرر وفدي، بأقصى قدر من المرونة والتسامح، الانضمام إلى توافق الآراء على اعتماده. وتعتقد حكومة اليابان بقوة أن من المهم للغاية تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن ندعم الجهود التي بذلت بشأن الإصلاح الهيكلي للمنظمات المعنية بالمسائل الجنسانية بغية تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. غير أننا نود أن نغتنم هذه الفرصة لتوضيح موقفنا من هذه القضية البالغة الأهمية.

أولا، نود أن نعرب عن استيائنا الشديد حيال حقيقة أن القرار قدم إلى الدول الأعضاء ومتبقٍ أقل من أسبوع في الدورة الثالثة والستين. وفضلا عن ذلك، ورغم شواغلنا المتعلقة بالقرار، لم تكن هناك فرصة لإجراء مشاورات مفتوحة لا بين الدول الأعضاء ولا بين الوفود المعنية. ونحن نشعر بالاستياء من عدم شفافية عملية التشاور.

وثانيا، نود أن نؤكد من جديد على بعض الجوانب المهمة التي أكدنا عليها مرارا في المشاورات السابقة في ما يتعلق بإنشاء كيان جديد معني بالمسائل الجنسانية. إن وفدي يتمسك بشدة بموقفه الذي مفاده أنه ينبغي، تفاديا لتضخم غير ضروري في الكيان الجديد، التطبيق الصارم لمبدأ الإحلال والبناء على إعادة بناء كيان مبسط يتمتع بالكفاءة ويلبي احتياجات العصر. وبالحفاظ على موارد الأمم المتحدة واستثمار الموارد المدخرة في البلدان النامية، ستزداد الفوائد التي ستعود على الذين يحتاجون حقا للدعم إلى أقصى حد ممكن. ولذلك نود التأكيد مرة أخرى على أننا إذا لم نتمكن من تأمين تلك الموارد، نستطيع تحقيق أهداف الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ثالثا، يود وفدي أن يؤكد من جديد على أنه خلال المشاورات المقبلة الخاصة بتحديد تفاصيل الإصلاح الهيكلي، يتعين أن نكفل عملية مشاورات شفافة وأن نؤمن مهلة كافية للنظر فيها. ومن الأهمية بمكان أيضا إجراء المشاورات بين الدول الأعضاء على أساس القواعد والإجراءات المالية المرعية كما تحددها الأمم المتحدة.

وأخيرا، يتعهد وفدي بمشاركته الفعالة في المشاورات المقبلة لمناقشة مسألة الكيان المركب، وفي ما يتعلق بكيفية تعميم المنظور الجنساني بكفاءة وفعالية في كل أنشطة الأمم المتحدة والمناقشة الشاملة للأمور المتعلقة بولاية وكيل الأمين العام الذي سيقود الكيان المركب، بما في ذلك الجوانب المالية.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب الولايات المتحدة عن سعادتها للانضمام إلى توافق الآراء على القرار ٦٣/٣١١ المعني بالاتساق على نطاق المنظومة. إن التأييد الواسع لهذه المسألة يثلج الصدور. وهو يبين أن الدول الأعضاء، بعد عدة سنوات من المشاورات المكثفة، وقفت صفا واحدا لاتخاذ عدد من القرارات العملية لتعزيز هدفنا المشترك المتمثل في جهاز أمم متحدة إنمائي أكثر فعالية واتساقا. ونشكر الرئيسين المشاركين، ممثلي ناميبيا وإسبانيا، على جهودهما الدؤوبة على مدار العام الماضي، التي أدت إلى اتخاذ القرار.

نحن نؤيد بقوة دعوة القرار إلى إدماج مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في كيان مركب يرأسه وكيل للأمين العام. وخلال الأشهر العديدة الماضية، شهدنا إدراكا متزايدا بإنشاء كيان مركب يمنح أفضل أمل لتحسين الكيفية التي تستطيع بها الأمم المتحدة مساعدة المرأة في جميع أرجاء العالم. ونحن واثقون بأن هذا الإدماج سيحسن الوضع في الميدان. وستستفيد البلدان النامية من التغييرات التي سيجريها الكيان المركب على أرض الواقع – تحقيق التقدم اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وستستفيد كل الدول من التقدم الذي سيحققه الكيان بشأن مساواة المرأة وتمكينها وحقوقها.

ومن الضروري أن يكون رئيس الوكالة بدرجة وكيل للأمين العام. ونطلب من الأمين العام بان كي – مون أن يتحرك بسرعة بشأن تعيين وكيل للأمين العام يتمتع بمعرفة متعمقة وسجل إنجازات قوي في مجال المسائل الجنسانية وبمصداقية في إطار حركة المرأة. ولا تزال الدول الأعضاء بحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن الكثير من التفاصيل المتعلقة بالكيان المركب، بما في ذلك مسائل الموظفين والتمويل والإدارة. وهذه مسائل مهمة، والولايات المتحدة مستعدة للعمل مع الزملاء بشأن هذه القضايا. وبمجرد أن يتولى وكيل الأمين العام منصبه، سيكون قادرا على تقديم آرائه المفيدة للدول الأعضاء.

ووفقا للفقرة ٣ من القرار، نحن نتطلع إلى رؤية مقترحات شاملة بشأن الكيان الجنساني تتبلور بأسرع ما يمكن خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة، حتى يتسنى انطلاق المداولات الحكومية الدولية بشأن معالم الكيان. ويتضمن القرار أيضا عبارات بشأن إدارة وعمليات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي التي ينبغي أن تزيد تحسين شفافية وفعالية مجموعة واسعة من الأنشطة الإنمائية.

والولايات المتحدة تتطلع للعمل مع الشركاء لإحراز مزيد من التقدم في تلك الميادين خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وبالعمل سويا، سنستطيع وضع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مسار باتجاه تمويل أقوى ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر.

السيدة روفيروسا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتنان وفدي للسفير كايري مونيونغاندا مبويندا سفير ناميبيا والسفير خوان أنطونيو يانيث – بارنويفو سفير إسبانيا وفريقيهما على عملهما الممتاز في إدارة هذه المرحلة من عملية المناقشات.

وكما أسلفنا، نحن نعتقد أن الأمر الأساسي هو إحراز التقدم في زيادة اتساق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفعاليته. وعلينا أن نزيد إلى أقصى حد فوائد الجهود الإنمائية الدولية، وبخاصة في سياق اقتصادي معقد مثل الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية.

ولا بد أن ننظر على الصعيد الحكومي الدولي في الآثار المحددة للإصلاح على الجهود التي تبذل على أرض الواقع. وحان الوقت للمضي قدما وإحراز نتائج ملموسة، بالرغم من أننا ندرك الصعوبات التي يمثلها تحويل نظام كبير ومعقد.

وفيما يتعلق بمسألة تعزيز الترتيبات المؤسسية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن المكسيك تؤيد تأييدا قويا إنشاء كيان مركب. وينبغي أن يحافظ ذلك الكيان على ولايات المؤسسات القائمة – معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، ومكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

وينبغي أن يزود الكيان الجديد بالقيادة ووضوح الرؤية والاتساق اللازم للتعجيل بإحراز التقدم في هذا المجال الهام للغاية، في إطار منظومة الأمم المتحدة وعلى أرض الواقع على السواء، ومن خلال زيادة الأنشطة التنفيذية وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تطلبها.

ولذلك السبب أيدت المكسيك النص المقترح. ومع ذلك، علينا أيضا أن نشير إلى أنه ينبغي، من وجهة نظرنا، أن تقوم الجهود الرامية إلى تحسين عمليات الجهاز – بما في ذلك إنشاء كيان مركب – على أساس بناء عمليات التلاحم واستخدام الموارد القائمة. ويجب ألا يستتبع زيادة الاتساق إنشاء هيكل مؤسسي يلقي بالمزيد من الأعباء، ولكن بدلا من ذلك زيادة فعالية الترتيبات.

وتعتبر المكسيك أن اتخاذ القرار يشكل خطوة هامة للمنظمة – وهي خطوة في الاتجاه الصحيح. كما نعتقد أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به وأن علينا أن ننخرط في عملية مكثفة للمناقشات الحكومية الدولية والمفاوضات في الدورة المقبلة للجمعية. وسيواصل وفد بلدي المشاركة بحماس وبصورة بنّاءة في تلك العملية.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الميسرين المشاركين السفير كير مبويندي ممثل ناميبيا والسفير خوان أنطونيو يانييز – بارنويفو ممثل إسبانيا، على عملهما في تعزيز المداولات الحكومية الدولية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وبما أنني شخصيا كنت ميسرا مشاركا، فإنني أعلم مدى صعوبة تلك المهمة. وأهنئهما على طاقتهما وإبداعهما في تيسير التوصل إلى توافق للآراء على الموضوع في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

ويشعر وفد بلدي بالسرور والتشجيع إذ يرى أنه تم التوصل إلى توافق الآراء في جميع المجالات – وبخاصة الكيان الجنساني – مع الاضطلاع بالقيادة القوية على مستوى وكيل الأمين العام. ونحن نتطلع إلى المزيد من المناقشات بغية اختتام تشغيل شكل مركب للكيان الجنساني في أقرب وقت ممكن في الدورة الرابعة والستين.

ومع أنه تم أيضا إحراز تقدم كبير في المجالات الأخرى المتعلقة بالتمويل والإدارة، ما زالت هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود وتقديم التنازلات منا جميعا بغية ضمان التوصل إلى اتفاقات متوازنة بشأن جميع المجالات.

وفي وسع تترانيا، بوصفها بلدا نموذجيا، أن تؤكد على أن عملية الإصلاح المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة في العديد من مجالات التنمية على الصعيد القطري أحدثت تأثيرا جذريا على التنمية في بلدي. كما أنها مكنتنا من تولى

الملكية الوطنية للعملية الإنمائية بالشراكة مع الأمم المتحدة. ولذلك نود أن نشدد على ضرورة التنفيذ العاجل للتقييم المستقل للبلدان النموذجية في مجال توحيد الأداء من جانب الأمم المتحدة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام ونائبة الأمين العام على قيادتهما ودعمهما وتشجيعهما لجميع الدول الأعضاء على المشاركة في تنفيذ الإصلاح المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة على النحو المحدد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وأخيرا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أشكركم على إسهاماتكم التاريخية بصفتكم رئيس الجمعية العامة. وقد خلفتم أثرا لا ينمحي على القيادة والتفكير والحكمة التي ستكون جزءا من وديعة الأمم المتحدة. ونتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم المقبلة، ونشكركم على ما خلفتم لنا من إنجازات.

السيد أليموف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد انضم الاتحاد الروسي إلى توافق الآراء على القرار ٣١١/٦٣، بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وبالرغم من ذلك، لا يفوتنا أن نعرب عن أسفنا لأن النص قدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه بدون إجراء استعراض أو مشاورات حكومية دولية واسعة ومفتوحة. ونحن نعتقد أن ذلك لا يتماشى بشكل كامل مع الولايات التي كلف بها ميسرا العملية.

وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تسجيلنا في المحضر لموقفنا إزاء أحكام معينة في القرار تستدعي قلقنا جميعا. وعلى وجه الخصوص، نحن لسنا على استعداد لأن نؤيد بصورة حاسمة إنشاء كيان مركب بشأن المسائل الجنسانية ريثما نتلقى معلومات بشأن الترتيبات المؤسسية للكيان وآليات التمويل وريثما تقدم ردود للعديد من التساؤلات التي أثيرت خلال المناقشات التي عقدت في إطار عملية الاتساق على نطاق المنظومة.

ومرة أخرى، نود أن نؤكد مجددا على أننا نرى أن من غير الضروري التركيز حصريا على الهيئات الحكومية الدولية في الإصلاح المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة. وإضافة إلى ذلك، فإن الأمر الأساسي هو تحسين الشفافية والإبلاغ في أعمال الأمانة العامة وبين الأمانة العامة وهياكلها التنسيقية.

وأخيرا، نحن نشعر بالقلق حيال الفقرة ٧ من منطوق القرار، التي يجب مواءمتها مع أحكام القرار ٢٠٨/٦٢، المعنون ”الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية“. ونود ألا نشهد حالة تبت فيها الجمعية العامة في نص تم توزيعه بعد انتهاء الموعد النهائي المحدد في المادة ٧٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة. ولا أعتقد أننا نعمل بفعالية بهذا الخصوص.

ويعتقد وفد بلدي أنه لا يوجد توافق في الآراء على المضمون بين الدول الأعضاء. وسنرسي إجراء وسابقة سيكون لهما تأثير حقيقي على فعالية الجمعية العامة وعلى طريقة اعتمادها للوثائق.

السيدة هندري (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي للتعليقات التي أدلى بها ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والإدلاء ببضعة تعليقات إضافية باسم المملكة المتحدة.

ظلت المملكة المتحدة مؤيداً قوياً لعملية الاتساق على نطاق المنظومة منذ سنوات طويلة. وكلما زادت فعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، كلما كانت الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الحكومات الوطنية، أقدر على إحداث فرق حقيقي بصورة آنية من أجل الأشخاص الحقيقيين المحتاجين.

وفي ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، فإن هذا الأمر مهم الآن أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي فإن قرار اليوم قرار بالغ الأهمية.

وعلى غرار آخرين تكلموا اليوم، نحن نرحب بحرارة بتأييد الدول الأعضاء القوي وبالإجماع، كما يعبر عنه القرار ٣١١/٦٣ الذي اتخذناه للتو، لإنشاء الكيان المركب المعني بالقضايا الجنسانية. وسنرسل، بإنشائنا لذلك الكيان، رسالة مهمة إلى النساء والفتيات حول العالم. ونقول إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مستعدة لاتخاذ إجراءات ملموسة للمساعدة على تخفيف معاناتهن غير المتناسبة من الصراع والفقر وإننا ملتزمون بتمكينهن وإطلاق إمكاناتهن التي لم تستغل لجعل عالمنا أكثر سلاما وعدلا ورخاء. ومن المهم الاعتراف بهذا الإنجاز الذي عملنا بجهد جهيد من أجله، وبخاصة عشية الذكرى السنوية الخامسة عشرة لمنهاج عمل بيجين.

ستضاعف المملكة المتحدة على الأقل تمويلها الطوعي الأساسي لعمل الأمم المتحدة بشأن مساواة المرأة بالرجل من خلال الهيئة الجديدة. ويتعين علينا الآن أن نمضي قدما بسرعة في التنفيذ. وسيكون وجود قيادة قوية للكيان الجديد أمرا بالغ الأهمية. وندعو الأمين العام إلى المضي قدما في تعيين وكيل الأمين العام. كما ندعو الأعضاء إلى إضفاء الطابع الرسمي على تفاصيل الكيان الجديد في أقرب وقت ممكن. ونحن بحاجة إلى أن نرى تقدما ملموسا في الشهور المقبلة.

في غضون ذلك، فيما يتعلق بالتمويل والإدارة ووحدة الأداء وتنسيق ممارسات الأعمال، يظهر هذا القرار أنه يمكننا المضي قدما. ويسعدنا أن نرى وجود تأييد لإعداد مقترحات بشأن اتباع إجراءات موحدة للموافقة على البرامج القطرية. فيما يتعلق بالتمويل، نتطلع إلى أن نناقش مع الدول الأعضاء بصورة إيجابية وبناءة في الدورة المقبلة كيفية تمكننا من البناء على مناقشة هذا العام ومواصلة تحسين تمويل الجهاز. ومن الواضح أن التمويل الأساسي ما زال مصدرا في غاية الأهمية لدعم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتقدم المملكة المتحدة بالفعل قدرا كبيرا من التمويل الأساسي وقد زادت تمويلها الأساسي هذا العام. ونحن مستعدون للقيام بالمزيد.

وبشأن وحدة الأداء، نرحب بالتقدم المحرز في التقييمات التي تقودها البلدان ونعتبر ذلك أساسا كافيا لمضي الأمين العام قدما في إجراء التقييم المستقل باعتباره أولوية. وقد انتظرنا طويلا بالفعل رؤية أدلة على إحراز تقدم.

وختاما، أود أن أشكر الرئيسين المشاركين شكرا حارا على عملهما الدؤوب في إنجاز هذا القرار اليوم وفي تحقيق توافق في الآراء. ومما يشجعنا بصفة خاصة بيانات التأييد القوية التي سمعناها هنا اليوم من زملاء من مناطق شتى. اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعمكم الثابت لإنشاء الكيان المعني بالقضايا الجنسانية.

السيد كيلي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونود أن نشكر الرئيسين المشاركين، الممثل الدائم لناميبيا والممثل الدائم لإسبانيا، وزملاءهما على عملهم الدؤوب في هذه الدورة في قيادتنا نحو اعتماد القرار المهم جدا الذي اتخذناه للتو، القرار ٣١١/٦٣.

نرحب ترحيباً حاراً بالتأييد الشامل لإنشاء كيان مركب معني بالقضايا الجنسانية، الذي سيوحد الكيانات الأربعة الموجودة وسيرأسه وكيل للأمين العام. لقد طال انتظار إحراز هذا التقدم في تعزيز قدرة ومساءلة وفعالية عمل الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو

أمر مطلوب بصورة ملحة. ومن الحيوي أن يبدأ هذا الكيان المركب عمله في أقرب وقت ممكن ونتطلع إلى فترة انتقالية سريعة في وقت نعكف على الانتهاء من المجالات المعلقة ذات الصلة بكيفية عمل الكيان. وفي هذا الصدد، نطلب إلى الأمين العام أن يبدأ عملية تعيين وكيل للأمين العام وتزويدنا بالمقترحات المطلوبة بأسرع ما يمكن ليتسنى للدول الأعضاء الانتهاء من المسائل المعلقة في الدورة المقبلة.

وترحب أيرلندا أيضا بالتقدم المحرز في المجالات المهمة الأخرى لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، بما في ذلك التمويل والإدارة. ونتطلع إلى تلقي مقترحات الأمين العام في هذه المجالات في أقرب وقت ممكن ليتسنى لنا مواصلة عملنا في تحسين هياكل إدارة منظومة الأمم المتحدة وطرائق تمويلها. وتعزيز هذه المجالات أمر ضروري لتحقيق رؤيتنا الجماعية بشأن منظومة للأمم المتحدة تتسم بالكفاءة والفعالية ولديها الموارد الكافية، بوصفها شريكا قويا للبلدان النامية.

نرحب بكون الجمعية العامة أقرت مرة أخرى بالتقدم المحرز والتحديات التي ما زالت تواجه البلدان التي تنفذ نهج وحدة الأداء بصورة طوعية. ونؤكد مجددا على طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام المضي قدما على الفور في إجراء تقييم مستقل للدروس المستفادة من تلك البلدان، تمشيا مع المبادئ الثابتة للملكية والقيادة الوطنيتين.

ونعتقد أن اتخاذ الجمعية العامة لهذا القرار بتوافق الآراء خطوة مهمة إلى الأمام نحو تحسين أداء الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية، وبخاصة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك في المجالات المهمة الأخرى للأنشطة التنفيذية. ونتطلع إلى مواصلة هذا العمل في الدورة المقبلة.

وختاما، يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي، على دعمكم الثابت لهذا المقترح طوال العام وأن يهنئكم على جميع إنجازاتكم خلال فترة رئاستكم للجمعية العامة.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية كوريا باتخاذ القرار ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة بالإجماع، الذي جاء نتيجة تفاعل طويل وواسع بين الدول الأعضاء تحت قيادة الميسرين السابقين والحاليين، ممثلي إسبانيا وناميبيا وأيرلندا وجمهورية تترانيا المتحدة.

نعتقد أن هذا القرار معلم تاريخي في عملية الاتساق على نطاق المنظومة، وبخاصة في جهود الأمم المتحدة لتلبية احتياجات نساء العالم وتطلعاتهن وحقوقهن ومساعدتهن على استغلال مواهبهن بأفضل صورة بإنشاء كيان مركب معني بالشؤون الجنسانية. وفي هذا السياق، نقدر بشدة القيادة القوية للأمين العام ونائبة الأمين العام ميغيرو ورئيس الجمعية العامة، والعمل الشاق لمكتب المستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة في تيسير المشاورات ودفع المناقشة إلى الأمام بهدف التوصل إلى توافق في الآراء.

ويتوقع وفد بلدي أن ينفذ الأمين العام هذا القرار في الوقت المناسب لكي يؤتي ثماره في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك تقديم مقترح شامل بشأن الكيان المركب وبدء عملية التعيين المبكر لوكيل جديد للأمين العام.

ونأمل كذلك أن نتمكن من اتخاذ مزيد من الإجراءات الموضوعية في جميع مجالات الاتساق على نطاق المنظومة خلال الدورة الرابعة والستين.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم، سيدي، عن دعمنا وتقديرنا لعملكم العظيم في رئاسة الجمعية العامة خلال الدورة الحالية.

السيد غالفيث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن القرار ٣١١/٦٣، المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة.

وبالمثل، تود شيلي أن تعرب عن تقديرها للعمل الجبار الذي قام به الميسران، الممثلان الدائمان لإسبانيا وناميبيا، السفيران يانيث - بارنويفو ومبويندي، والمستشارة الخاصة للأمين العام، السيدة راشيل ن. مايانيا. فقد مكّننا عملهم من التوصل إلى نص توافقي، وسيسمح لنا بمواصلة إحراز تقدم كبير خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية. وتود شيلي أيضا أن تشكركم، سيدي، على دعمكم المتواصل لهذا العمل بصفتكم رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة.

ومثلما أشرنا إلى ذلك مرارا وتكرارا في المفاوضات غير الرسمية بشأن الهيكل المعني بالمسائل الجنسانية، تؤيد شيلي بصورة حاسمة إنشاء الكيان المركب، بقيادة موحدة ومرئية من جانب وكيل للأمين العام، مع إمكانية الوصول إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين. وسيمكّننا هذا الأمر من معالجة التجزؤ الحالي وتعزيز التنسيق والبرمجة داخل المنظومة. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتمويل، فإن موقفنا هو أن الكيان المركب ينبغي أن يحصل على موارد مالية هامة. وينبغي للدول الأعضاء أن تناقش بإسهاب نوع تلك الموارد ومستواها.

وبعد مضي ثلاثة أعوام على إصدار تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة (A/61/583)، وأربعة أعوام على انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ونتائجه (القرار ١/٦٠)، الذي أكد فيه رؤساء الدول والحكومات مجددا على أن إحراز التقدم من أجل المرأة يؤدي إلى تحقيق التقدم لصالح الجميع، ومرور ١٥ سنة على مؤتمر بيجين، و ٣٠ سنة على اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، تجدد شيلي تأييدها للمبادئ التوجيهية للكيان المركب وهي: التسلسل القيادي المناسب والتغطية شاملة والمساءلة والنهج الشامل. وبالمثل، نجدد الإعراب عن تأييدنا الثابت لإحراز التقدم في هذا المجال، وغيره من المجالات المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة، خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

السيد غاساناً (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٣١١/٦٣، المعنون ”الاتساق على نطاق المنظومة“، ويود أن يعرب عن صادق تقديره للممثلَيْن الدائمين لناميبيا وإسبانيا على عملهما الممتاز لتيسير المشاورات بشأن الاتساق على نطاق المنظومة.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد عبد العزيز (مصر).

ويشكل القرار المتَّخذ للتو خطوة هامة لكفالة إنشاء جهاز إنمائي للأمم المتحدة يتسم بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية. ونتطلع إلى إحراز تقدم سريع بشأن عملية التقييم المستقلة لتعزيز التقدم المُحرَز في البلدان النموذجية، ومن بينها رواندا. ونرحب ترحيبا حارا بقرار إنشاء كيان جديد معني بالمسائل الجنسانية، ونتطلع إلى التعجيل بتفعيله بغية تحقيق النتائج على نحو أفضل في مجال القضايا الجنسانية على أرض الواقع والاقتداء بالحكومة بقيادة الرئيس كيغامي، التي وضعت المسائل الجنسانية على رأس برامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وفي الختام، أود أن أشارك الآخرين التقدم بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على إدارته لهذه الدورة الثالثة والستين، متمنيا له كل التوفيق في جميع مساعيه المقبلة.

السيد شاف (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الرئيسين المشاركين على ما قدماه من توجيه لنا خلال عملية الاتساق على نطاق المنظومة هذا العام، وعلى جهودهما لتعزيز توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء على مجموعة متنوعة من المسائل البالغة الأهمية بغية زيادة تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة.

ونرحب على نحو خاص بإنشاء الكيان المركب المعني بالمسائل الجنسانية، بقيادة وكيل للأمين العام، الذي سيعزز الوكالات الأربع التي تعمل على إحراز التقدم في مجالي المساواة بين الرجال والنساء وتمكين المرأة. ونتطلع إلى

المضي قدما على نحو سريع في الدورة القادمة بشأن مهام الكيان وترتيباته التنظيمية. ولذلك الغرض، نحث الأمين العام على الشروع بدون تأخير في تعيين وكيل للأمين العام. وسيساعد هذا الأمر بشكل كبير على استكمال الجوانب التقنية لهذا الكيان.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

كما يسر سويسرا أن تقدما قد أُحرز في مجال الإدارة، وتمويل الأنشطة التنفيذية، وتوحيد الأداء. ونتطلع إلى اتخاذ قرارات ملموسة في الدورة القادمة، لا سيما فيما يتعلق بعملية الموافقة على البرامج القطرية المشتركة. ولا نزال ملتزمين بمواصلة الانخراط في العملية على نحو متآزر وبنّاء.

السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز. كما أود أن أشكر مُيَسّريْ عملية الاتساق على نطاق المنظومة خلال الدورة الثالثة والستين، الممثلين الدائمين لإسبانيا وناميبيا. ونود أن نشكرهما على عرضهما علينا مشروع قراراً ينطوي على المسألة الهامة المتمثلة في إنشاء كيان جديد معني بالمسائل الجنسانية، تمكّن من تحقيق توافق للآراء على نطاق واسع. وينوه وفد بلدي بما حظي به الكيان الجديد المعني بالمسائل الجنسانية من دعم بتوافق الآراء من خلال توطيد الكيانات الأربع القائمة.

كما نود أن نشكر الأمين العام ومستشاريه، بمن فيهم نائبة الأمين العام، التي توجد بين ظهرانينا هنا هذا المساء، على قيادتهم ودعمهم المتواصِلَين، وعلى ما قدموه لنا من معلومات في مراحل مختلفة أثناء ذلك المشوار. ونود أن نطلب إلى الأمين العام وفريقه مواصلة هذا الدعم، لا سيما في شكل تقديم معلومات بشأن مهام الكيان المركب وهيكله وتمويله، ونأمل أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، حتى لا يؤجَّل بصورة غير مبرّرة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣.

كما أود أن أذكِّر بأن الممثل الدائم لبربادوس كان من بين أول الرؤساء المشاركين لعملية الاتساق على نطاق المنظومة، إلى جانب الممثل الدائم للكسمبرغ. وهكذا، يسعد وفد بلدي بصورة خاصة أن نرى أن ما تم إنشاؤه قبل ثلاثة أعوام قد أدى الآن إلى اتخاذ القرار الحالي. ومما لا شك فيه أننا نتطلع إلى مواصلة العمل بشأن جوانب أخرى تتعلق بالتنسيق على نطاق المنظومة خلال الدورة القادمة للجمعية العامة.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم سيدي، على ما قدمتموه لنا من توجيه بشأن هذا الموضوع ومواضيع أخرى، بصفتكم رئيس الجمعية العامة. ونتمنى لكم التوفيق في مساعيكم المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت.

أود أن أتقدم بصادق شكري للسفير كايري مونيونغاندا مبويندي، ممثل ناميبيا، والسفير خوان أنطونيو يانيث – بارنويفو، ممثل إسبانيا، اللذين أدارا بالنيابة عني المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وأنا متأكد من أن أعضاء الجمعية يشاركونني الإعراب لهما عن خالص تقديرنا.

وبدأت الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والستين النظر في جدوى اعتماد الأمم المتحدة خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص مسترشدة بقرار الجمعية ١٩٤/٦٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والمعنون ”تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص“، وبعد إجراء الجمعية العامة مناقشتين موضوعيتين بشأن المسألة في دورتيها الثانية والستين والثالثة

والستين، اتخذت الجمعية العديد من الخطوات في ذلك الصدد برئاسة المُيَسِّرَين المعينين لقيادة هذه العملية. ونظرا لضيق الوقت، فقد ترغب الجمعية العامة بمواصلة هذه العملية في دورتها الرابعة والستين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يمر الوقت كلمح البصر هذا ما اعتاد الرومان قوله وكانوا على حق. فالوقت يمضي بسرعة، ويتسلل من بين أيدينا وينقضي، وبانقضائه تفوتنا فرص إنجاز ما كان علينا إنجازه لضمان مستقبل كريم للأجيال القادمة.

والمسنون مثلي أكثر وعيا بهذا الواقع. ويبدو أننا، ونحن على حافة القبر أصبحنا ندرك بوضوح الضرورة الملحة لعدم تأجيل اتخاذ الخطوات الأساسية اللازمة لتفادي تحول أسوأ السيناريوهات الممكنة إلى واقع. وفي هذه الحالة بالذات، لا أعتقد أن الأمر مجرد تخاريف رجل عجوز؛ فالمؤكد أن الوقت المتاح للعالم قد أوشك على النفاد.

وإذا أخفقنا في تحويل شعلة التضامن والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى محرك أساسي لمجتمعنا الإنساني، فإن بقاءنا على هذه الأرض سيتوقف بكل بساطة. ولن تؤدي الأنانية والنزعة الفردية والجشع المفرط والمصالح الوطنية الخالصة التي تطبع السلوك الإنساني وتحكمه اليوم سوى إلى انقراض جنسنا البشري. هذا هو الوضع الذي أصبحنا عليه والذي يمكن أن يصل إلى نقطة اللاعودة في أي لحظة.

قبل عام مضى، شاطرتكم من على هذا المنبر بالذات رؤيتي لما كنت أتطلع إلى تحقيقه خلال العام الذي سأتولى فيه المنصب الهام الذي انتخبتموني لشغله بكل ثقة ومودّة. والآن حل وقت الحساب.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم عن امتناني لكم ليس على ما أبديتموه من ثقة فحسب، وإنما على التعاون السخي الذي قدمتموه، بما في ذلك تعاون الكثير ممن لم يخفوا قلقهم إزاء كوني قساً كاثوليكيا ملتزماً بعلم اللاهوت التحريري وبالنضال التحرري لشعبي، الذي تقوده الجبهة الساندينية للتحرير الوطني في وطني نيكاراغوا. ولحسن الحظ، فإن تلك الشكوك والتوجّسات لم تحل دون قيام حوار صريح وأخوي مع الجهات التي كنت أتوقع منها أشد المعارضة. وأنا اليوم أغادر موقعي وأنا سعيد جدا وممتن كثيرا لكم جميعا بدون استثناء على ما قدمتموه من تعاون سخي.

وأود بصفة خاصة أن أعرب عن عميق امتناني للأمين العام، أخينا العزيز بان – كي مون، الذي جمعتني به منذ بداية ولايتي روابط قوية قوامها التعاطف والصداقة الخالصة. كما أعرب عن امتناني لجميع أجهزتنا ووكالاتنا المتخصصة على ما أبدته من سخاء في إعدادي للإحاطات الإعلامية الأولية وفي تقديمها التعاون اللازم لعقد هذه الدورة الثالثة والستين التي نحن بصدد اختتامها اليوم.

وبطبيعة الحال فإنه لولا ما قدمه نواب الرئيس السبعة والعشرون من دعم وتعاون، وما قام به موظفو مكتبي من عمل ممتاز لما كُتب النجاح لهذه الدورة الثالثة والستين التي أرى أنه بوسعنا أن نصفها بدون خشية ومبالغة، بأنها واحدة من أكثر الدورات اضطراباً منذ سنوات.

وأشكر جميع أعضاء فريق الأمانة العامة – المترجمين وموظفي الأمن وموظفي الدعم العام، لأنهم، فضلا عن القيام بواجباتهم، لم يكفّوا عن التضرع بالدعاء للرب لكي تُكلل

جهودنا بالتوفيق لما فيه منفعة الفئات المحرومة من إخواننا وأخواتنا في هذا العالم. وكانت تفعل ذلك دائما الأخت ألتاغراسيا روسي، أو عامل المصعد؛ أو ضابط الأمن، رالف هيرينغ الذي يحيينا دائما بابتسامته الأخوية التي تبعث فينا جميعا روح التفاؤل عند مدخل الوفود بمبنى الأمم المتحدة؛ أو مهندس الصيانة، غريغوري يانوشكيفيتش، المتأهب دائما لمصافحتي متمنيا لي حظا سعيدا لدى وصولي كل صباح. وأنا أعرب لهؤلاء جميعا ولزملائهم عن خالص تقديري.

لقد انقضت أبرز الشهور خلال فترة رئاستي في ظل شبح الأزمة المالية والاقتصادية العميقة التي يبدو أنها لم تبلغ منتهاها بعد. ومع ذلك، وكما قال أحد الفلاسفة الإنكليز في القرن الثامن عشر فإننا قد نفسد لذة أشد منتقدينا، إذا لاحظنا أنه مع أننا لم ننجز بالقدر الذي كنا نود أن ننجزه فقد تحقق الكثير.

ووفقا للمادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يقع على عاتق الجمعية العامة ”أن تشير بتوصيات بقصد إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية“. ومع ذلك، لم تتمكن المنظمة على مدى الأعوام الـ ٣٠ الماضية من إنجاز هذه المهمة التي أوكلت إليها بموجب الميثاق، بذريعة أن مؤسسات بريتون وودز هي الوحيدة التي لديها خبرة في هذا المجال.

إن العمل الذي قامت به لجنة الخبراء الرئاسية التي شكلتها كشف بوضوح أن الجمعية العامة قادرة تماما على حشد خبراء يتمتعون بالكفاءة اللازمة لمناقشة شؤون الإدارة المالية والاقتصادية والنقدية والتجارية في العالم. كما أعدت لجنة الخبراء ما يعتبر بدون شك أهم الاقتراحات وأشملها بشأن سبل التصرف حيال الأزمة المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم حاليا.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، اعتُمدت الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المعقود في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وكان اعتماد الوثيقة منعطفا تاريخيا في الأمم المتحدة. وقد ثبت أن مجموعة الـ ١٩٢ أنسب محفل لمعالجة المسائل التي تؤثر في المجتمع الدولي برمته.

وستظل مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين من الأقليات المهمة، وإن كانت أهميتهما تعود إلى ثرائهما ونفوذهما أكثر مما تعزى إلى قدرتهما على معالجة الأمور بكفاءة. ولا يمكن أن ننسى، بل لا بد ألا ننسى، أن أخطاءهما الخطيرة، فضلا عن الأخطاء التي ارتكبتها مؤسسات بريتون وودز التي تديرها مجموعة الثمانية، هي السبب الرئيسي وراء الأزمة التي يجتازها العالم حاليا ويمكن أن تتدهور لتصبح أخطر أزمة في التاريخ.

لقد كانت اقتراحات لجنة الخبراء برئاسة البروفيسور ستيغليتز؛ والتقرير الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومن البديهي، البيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والحكومات أثناء الجلسة العامة للمؤتمر نفسه، على سبيل المثال، مثل البيان الممتاز للرئيس رافائيل كوريا، رئيس إكوادور؛ أو الملاحظات التي أبديت خلال اجتماعات المائدة المستديرة أو اجتماعات الإفطار، كلها قدمت إسهامات بالغة الأهمية في التوصل إلى الاستنتاجات الراهنة. لكننا يجب أن نعترف أيضا بأننا ما كنا لنحرز كل هذا التقدم بدون الدعم غير العادي والمشاركة الفعالة من جانب المنظمات غير الحكومية ومركز الجنوب برئاسة مارتن كوهر.

وبالرغم من أن مشروع الوثيقة الختامية كان محل تفاوض بين ١٩٢ دولة، وخلافا للتخوفات التي أعربت عنها بعض الأقليات المهمة، كان المشروع جاهزا قبل يومين من

بدء المؤتمر، بل وتناول بعمق مجموعة من المسائل المعقدة التي تجاوزت المناقشات والوثائق الصادرة في محافل أخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمرنا التاريخي المعقود في حزيران/يونيه بدأت أخيرا العملية التي ستفضي إلى ما أوصت به اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة في تقريرها المعنون ''عولمة عادلة''، الذي تؤكد فيه أن ''العولمة تحول تعددية الأطراف إلى ضرورة لا مناص منها'' وأن النظام المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة ''مؤهل بصفة خاصة لقيادة عملية إصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية''.

واكتست مهمة الأمم المتحدة المتمثلة في الاهتمام بالقضايا الملحة للغاية في عصرنا طابعا رسميا لدى القيام في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بإنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمكلف بمتابعة المسائل التي تتناولها الوثيقة الختامية، ومنها إصلاح مؤسسات بريتون وودز، هذه المؤسسات التي تدعي الخبرة والتي عملت خلال ثلاثة عقود على تضييق حيز المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة إلى حده الأدنى.

وتظل أكثر المسائل إلحاحا في الوقت الراهن هي توفير الموارد لأضعف البلدان، أساسا في شكل هبات، أو بالأحرى في شكل تعويضات عن طريق صندوق عالمي أو مجموعة من حقوق السحب الخاصة لتحقيق التنمية، بحيث تمول أيضا المنافع العامة والأهداف الإنمائية للألفية.

وتحديدا، لأننا عجزنا عن حل المشاكل الرئيسية في النظام الاقتصادي ووضع حد للفقر المدقع ولأوجه اللامساواة المفرطة التي يستند إليها هذا النظام، كان علينا أن نلجأ إلى تدابير التخفيف من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية أو الحث على التنفيذ العاجل لمفهوم المسؤولية عن الحماية. وبالرغم من ضرورة هذه الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها لا تلبي الحاجة إلى إدخال إصلاحات عاجلة وضرورية على النظام الاقتصادي الدولي.

وبدون توافر الإرادة السياسية لمعالجة الأوجه الخطيرة لانعدام العدل والمساواة في العالم، من الأيسر بكثير أن نلجأ إلى مفهوم المسؤولية عن الحماية لتخفيف آثار هذه الأوجه. ورغم ذلك، علينا أن نشعر ببعض الارتياح لأننا تمكّنّا من الامتثال لما هو منصوص عليه في الفقرة ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والتي يطلب فيها إلى الجمعية العامة مواصلة بحث مفهوم المسؤولية عن الحماية وآثارها.

ولم يكن فريق الخبراء الذي قمنا بإنشائه متوازنا فحسب، بل كان أحد أبرز أفرقة الخبراء في تاريخ الأمم المتحدة حيث شارك فيه مفكرون من مترلة نعوم تشومسكي، ونغوغي واثيونغو، وجون بريكمونت، ووزير خارجية أستراليا السابق، غاريث إيفانز. وكانت المناقشات التي أجريت مناقشات ثرية وعميقة أزالت الغموض عن إدراكنا لهذا المفهوم الذي يظل تطلعا هاما، لكن ينبغي توخي الكثير من الحيطة لكي لا يفسر أو يستخدم، كما حدث مرارا في الماضي، لادعاء الحق في التدخل.

نحن نعيش مرحلة حرجة على المسار الذي كانت نقطة انطلاقه في سان فرانسيسكو منذ ٦٤ عاما. وقد شهدت المؤسسات التي أنشئت في هذه المرحلة عملية استتراف طبيعية وتدريجية لا مناص منها، كما هو حال جميع المؤسسات. ولذلك، فإن أزمة اليوم تؤثر على الإدارة الاقتصادية الدولية بقدر تأثيرها على السياسة.

وثمة توافق واسع في الآراء على أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يتمتع بالقدرات اللازمة لكي يعالج بفعالية العديد من المسائل البالغة الأهمية المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، وينبغي أن يخضع لعملية إصلاح واسعة النطاق

لكي يتسنى له التغلب على أوجه القصور المتزايدة التي تفرضها عليه أساليبه التقييدية وضيق قاعدة صانعي القرار فيه. وفي هذا الصدد، أيضا، قمنا باتخاذ إجراءات هامة وأحرزنا تقدما صوب تنفيذ القرار ٦٢/٥٥٧ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، أعتقد أنه بإمكاننا أن نؤكد على أن الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة شهدت تحول الحلم إلى واقع، حيث تمكّنّا من إخراج عملية الإصلاح من مرحلة الدراسة، على مستوى الفريق العامل المفتوح العضوية، إلى مائدة المفاوضات الحكومية الدولية المعقودة في جلسات عامة غير رسمية.

ومنذ بدء المفاوضات في شباط/فبراير، تحت إشراف السفير زهير تانين من أفغانستان، عقدنا ٢٦ اجتماعا لبحث مسائل محددة. وشارك في هذه الاجتماعات أكثر من ثلثي الدول الأعضاء، كما قدمت خلالها اقتراحات مفصلة، مما يثبت بوضوح الأهمية التي يوليها الأعضاء لهذه المسألة.

وفي أيار/مايو، أحرزنا المزيد من التقدم في هذا الصدد، واكتست المفاوضات زخما جديدا مع تقديم وثيقة تعرض الخيارات الرئيسية ومجموعة من المسائل القابلة للتفاوض. وبذلك نكون قد أرسينا إطارا متينا للمفاوضات اللاحقة. وإنني مقتنع بأن بصيص الأمل يلوح في الأفق. وإذا مضينا في طريق المفاوضات وتحلينا بقدر أكبر من الالتزام في الدورة المقبلة للجمعية العامة، فإن هذه العملية ستفضي قريبا إلى نتائج ملموسة.

إنني ممتن للسفيرة ماريا فيرناندا إسبينوزا ممثلة إكوادور وللسفير مورتن ويتلاند ممثل النرويج على أعمالهما الجديرة بالثناء بوصفهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة. وكانت جهودهما استجابة مركزة لدعوتي القديمة إلى تحديد أولويات إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة.

ولن يكون قادرا على تعزيز تعددية الأطراف بوصفها أفضل خيار للعلاقات بين الدول سوى إنشاء جمعية عامة تمارس بقوة أدوارها للتداول ووضع السياسات واتخاذ القرار. ولا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار أن معظم التنشيط الكبير كان هو القدرات التي أبدتها الجمعية العامة على معالجة المشاكل الاقتصادية الوجودية التي لم تتمكن الجمعية من معالجتها لفترة ثلاثة عقود تقريبا. والتنشيط هو مسألة سياسية بدلا من كونها مسألة تقنية.

كما أشعر بالامتنان لميسري عملية الاتساق على نطاق المنظومة، السفير خوان أنطونيو يارنيث – بارنويفو ممثل إسبانيا والسفيرة كير مبويندي ممثلة ناميبيا، على التقدم المحرز في ظل قيادتهما المقتدرة. وفي الواقع، ينبغي أن يبقى تنسيق التعاون تمشيا مع الخطط الوطنية للبلدان النامية هدفا رئيسيا بغية ضمان الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال تركيز الإدارة على مبادئ الشفافية والشمولية والملكية الوطنية. وينبغي لهذه المبادئ، بدورها، أن تضمن حشد قوى التغيير لتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، وفي الوقت المناسب، تعزيز النتائج المحرزة على الصعيد الوطني.

وبالتالي لا بد من بذل المزيد من الجهود وبشكل قوي لضمان التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء على ضرورة إيجاد حافز مؤسسي عالمي لتحقيق المساواة بين الجنسين، وبذلك ضمان أن يكون لنساء العالم صوت قوي ومتسق في إطار هيكل فعال.

إنني، من جانبي، أغادر وأنا أشعر بالارتياح حيال عدم ادخار أي وسع في الوفاء بكل أمانة بالتزامي بتنفيذ جدول أعمال الدورة الثالثة والستين، وفي الوقت نفسه، بضمان أن

تبقى الجمعية العامة متجاوبة مع الأحداث ذات الأهمية الدولية غير المنظورة في جدول الأعمال، على سبيل المثال، مثل العدوان الإسرائيلي على غزة، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والانقلاب الذي وقع مؤخرا في هندوراس، وهو تطور يثلج صدر القوى المؤيدة للانقلاب في القرن الحادي والعشرين، الذي سعى الرجعيون الدوليون بموجبه لإعاقة النهوض المظفر والمبشر للبديل البوليفاري للأمريكتين.

ولو توفر لنا المزيد من الوقت، لتناولنا كبند في جدول الأعمال في الجمعية العامة التهديد الخطير للسلام في أمريكا اللاتينية الذي تمثله خطط بناء سبع قواعد عسكرية جديدة للولايات المتحدة في كولومبيا ولكن، للأسف، نفد الوقت المخصص للدورة الثالثة والستين. وبالتالي سينتظر ذلك البند حتى الدورة المقبلة، إذا ظلت أعمال الجمعية العامة مواكبة للأحداث في عالمنا.

وكما حصل مع حكومات العديد من الدول الأعضاء، فإن حجم وخطورة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية – وهي أكبر أزمة منذ تأسيس الأمم المتحدة – تصدرا جدول أعمالنا خلال العام الماضي، ومنعانا في الواقع من النظر، إلى المدى الذي كنا نرغب فيه، في المسائل الأخرى مثل نزع السلاح النووي، والحالة في فلسطين، وإنهاء الاستعمار والمفهوم البالغ الخطورة وغير القانوني المتمثل في الحرب الوقائية، الذي لا يمت بأي صلة لمفهوم ”الحرب الإجهاضية“، بالرغم من حقيقة أننا، للأسف، نستخدم نفس الكلمة في الإسبانية للإشارة إلى هذين المفهومين المختلفين اختلافا جوهريا.

كما كنا نود لو أننا نظرنا بصورة أعمق في جدول أعمالنا في ما يسمى بالحرب على الإرهاب. والأمر الأهم في ذلك الصدد هو قضية الأبطال الكوبيين الخمس المدانة عالميا، والمحتجزين بشكل ظالم وتعسفي لفترة تبلغ على وجه الدقة ١١ عاما ويومين، وأدينوا في وقت لاحق بقضاء فترات سجن طويلة في الولايات المتحدة بسبب تسليطهم الضوء، في ميامي، على الخطط الإرهابية الموجهة ضد شقيقتنا جمهورية كوبا التي لا تكف عن تقديم الدعم. وبالرغم من حقيقة أن المعلومات قدمت على النحو الواجب إلى سلطات البلد المضيف لنا، التي ادعت دوما عدم معرفتها بالمعلومات، كان الرد هو احتجازهم. ومن المأمول مع تغيير الحكومة الجديدة في البلد المضيف للسياسات وتصحيحها اللذين كثر الكلام عنهما، أن يجرى تصحيح ذلك الخطأ القانوني، الذي سبب معاناة كبيرة للأسر الخمس المتضررة والضرر الكبير الذي وقع على صورة الولايات المتحدة التي يلتزم الرئيس الجديد بتحسينها.

وتمثل أكبر خيبة أمل لي هذا العام في الحالة في فلسطين. فما زالت قضية فلسطين تشكل أخطر وأطول مسألة سياسية ومتعلقة بحقوق الإنسان بدون تسوية في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشائها. ويشكل الانعدام الواضح للالتزام نحو تسويتها فضيحة سببت الكثير من الأسى.

وقد وعدت برئاسة استباقية، وأؤمن إيمانا صادقا بأنني بذلت كل جهد ممكن في هذا الصدد، وطلبت صراحة وحاولت إقناع من كان ينبغي أن يكونوا مشاركين بصورة أوثق بالدعوة إلى انعقاد الجمعية العامة للنظر في الحالة الفلسطينية. ولكن، سواء كان في وقت غزو غزة الذي استمر لثلاثة أسابيع وبدأ في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر أو الآن، فإن كل ما تلقيته هو المشورة بإعطاء العملية المزيد من الوقت لأن الأمور كانت دائما قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى حل وبأن علينا ألا نقوم بأي عمل يمكن أن يعرّض للخطر النجاح الذي كان دائما بعيد المنال.

وفي مواجهة هذه الحالة، فإنني بكل صدق لم أعرف ماهية العمل الذي يتعين القيام به. وأردت أن أساعد

فلسطين، ولكن من يفترض أن يكونوا أكثر اهتماما امتنعوا عن تقديم الدعم لأسباب تتعلق بالحذر من أنني لم أكن قادرا على الفهم. وآمل أن يكونوا على حق في أنني كنت مخطئا. وإلا، ينبغي أن نواصل مواجهة الحالة البشعة لاستمرار التواطؤ مع العدوان على حقوق الشعب الفلسطيني النبيل الذي طالت معاناته.

ولا بد أن يقوم أي حل عادل لقضية فلسطين على أساس أحكام القانون الدولي ولن يتم التوصل إليه إلا عندما تتحقق وحدة الشعب الفلسطيني ويتكلم المجتمع الدولي مع جميع ممثليه الذين يتمتعون بالمصداقية وتم انتخابهم بطريقة ديمقراطية. وإضافة إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بشكل غير قانوني منذ عام ١٩٦٧، ينص القانون الدولي على السماح لجميع الفلسطينيين الذين شردوا أثناء إقامة دولة إسرائيل، ولأبنائهم وأحفادهم بالعودة إلى وطنهم، فلسطين.

وقد أوفدت كبير مستشاريَّ للشؤون الإنسانية، السيد كيفين كاهيل، إلى غزة في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ شباط/فبراير لإعداد تقرير عن الحالة الإنسانية في غزة مباشرة بعد وقوع العدوان. وصدر تقرير السيد كاهيل، الذي كان من المقرر أصلا إصداره في دورة استثنائية بشأن غزة لم تعقد للأسباب التي ذكرتها، يوم الأربعاء ١٩ آب/أغسطس، اليوم العالمي للإغاثة الإنسانية، المكرس للاحتفاء بتضحيات موظفي الأمم المتحدة في مناطق الصراع.

إنني أعتقد أنه من المشين أن تكون بعض الدول الأعضاء ذات النفوذ الكبير في مجلس الأمن على هذا القدر من السلبية واللامبالاة الواضحة في مواجهة الحصار المفروض على غزة والمستمر بدون انقطاع منذ سنتين في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولقرار لمجلس الأمن، الذي يسبب أضرارا ومعاناة لا توصف للسكان الفلسطينيين في غزة. وتنذر هذه الحالة بالتردي إلى ما هو أسوأ، إذا لم تُتخذ تدابير فورية قبل حلول فصل الشتاء الذي بات وشيكا. لقد آن الأوان لأن نظهر، بالأعمال لا بالأقوال، التزاما حقيقيا بمفهوم المسؤولية عن الحماية.

ولا يصح أن أغادركم بدون أن أطلعكم على ما أعتبره الدرس أو الانطباع الرئيسي الذي خلفه في نفسي عام من العمل والتفاني والالتزام الكامل بقضية السلام من خلال إحلال الديمقراطية في الأمم المتحدة؛ وتنشيط الجمعية العامة؛ والقضاء التام على الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٠ الذي يوافق الذكرى الخامسة والسبعين لإسقاط القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي؛ والقضاء على الفقر والجوع، وقد تجاوز هذا العام عدد الجوعى في العالم الحاجز النفسي المتمثل في بليون شخص يعانون من الجوع؛ واتخاذ تدابير لضمان توفير الماء النقي والغذاء للجميع؛ وتعزيز فعالية سياسات التصدي لتغير المناخ؛ وإنهاء عار الاتجار بالبشر والتخلص كذلك من خزي إساءة معاملة المرأة والتمييز ضدها؛ وضمان الحق في التعليم للأطفال والشباب، بمن فيهم البنات والصبيان في حالات الصراع المسلح أو الكوارث الإنسانية الناجمة عن ظواهر طبيعية؛ فضلا عن كفالة حصول الجميع على الرعاية الصحية، وهو أمر يشكل حتمية أخلاقية ودينية.

وفي كل تلك المساعي، كانت المشورة المقدمة باستمرار من الأخ ديفيد أندروز من رابطة رهبان الصليب المقدس، ومن مود بارلو، ومحمد بجاوي، وبايرون بلاك، وليوناردو بوف، ونعوم تشومسكي، ورامزي كلارك، ومايكل كلارك، وكيفين كاهيل، وألدو دياز لاكايو، وفرانسوا أوتار، ومايكل كينيدي، وفرانسيسكو لاكايو باراخون، وكارلوس إميليو لوبيز، وبول أوكويست، ونوريبان سِن، وجوزيف ستيغليتز، وأوسكار – رينيه فارغاس، عونا كبيرا لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة التي توخينا منذ بدايتها أن تكون تجسيدا لروح الفريق.

إلا أننا ينبغي بطبيعة الحال أن نشكر الرب، عز وجل، لإتاحته لنا هذه الفرصة للإسهام بقدر ما في قضية إحلال السلام في العالم.

في الأشهر الاثني عشر الماضية، استمعتُ إلى الكثير من الأحاديث عن ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وبذل قصارى الجهد لتحسين صورتها ومصداقيتها وفعاليتها. ووفقا لبيانات آخر دراسة استقصائية أجراها مركز بيو للبحوث في إطار مشروعه المتعلق بالمواقف العالمية في ٢٤ دولة والأراضي الفلسطينية، وُجد أن هناك تحسنا ملحوظا في رؤية الناس للأمم المتحدة. وهو أمر يبعث على الارتياح إلا أنه لا يرضينا تماما. فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لكي تصبح الأمم المتحدة جديرة بالمكانة الرفيعة والثقة والمصداقية التي ينبغي أن تتمتع بها حتى يتسنى لها القيام بفعالية بمهمتها بالغة الأهمية في هذا العالم الشديد الاضطراب.

يُقال إن عصبة الأمم فشلت لأن من رعوها لم تكن لديهم لا القدرة ولا الإرادة اللازمتان لتحويلها إلى حقيقة. وأعتقد أن قولا مماثلا يمكن أن ينطبق على الأمم المتحدة. فأنا من الذين يؤمنون بأن الأمم المتحدة يمكن أن تكون منظمة لا غنى عنها لمساعدة البشرية في التغلب على مجموعة الأزمات المتداخلة التي تهدد بزوال بني الإنسان. ولا شك في أن المشكلة الرئيسية هي أن مؤسسي الأمم المتحدة لم يكونوا كلهم يؤمنون حقا، ولا هم يؤمنون اليوم، بالرؤية المتجسدة في الميثاق المؤسس للمنظمة أو بالمبادئ التي ينص عليها ضمنا وصراحة.

ولا أعتقد أنه مما يجافي الصواب أن أشير إلى حقائق كثيرة معلومة للعالم بأسره ومن بينها أن بعضا من أقوى الدول الأعضاء وأكثرها نفوذا في منظمتنا لا تؤمن حقا بسيادة القانون في مجال العلاقات الدولية بل تعتبر أن مراعاة القواعد القانونية التي تعهدنا رسميا باحترامها عند توقيع ميثاق الأمم المتحدة أمر غير مُلزم إلا للبلدان الضعيفة. وبهذا القدر الضئيل من الالتزام، لا غرابة في ألا تتمكن الأمم المتحدة من بلوغ الأهداف الرئيسية التي أُنشئت لتحقيقها.

وثمة دول أعضاء معينة تعتقد أن بإمكانها التصرف حسب قانون الغاب وتدافع عن حق من هم أكثر قوة في عمل ما يحلو لهم بدون التعرض لأي عقاب وبغير مساءلة من أحد. وفضلا عن ذلك، تعتبر هذه الدول أن من الصواب التهجم على تعددية الأطراف والإشادة بفضائل النهج الانفرادي، بينما يجلس ممثلوها في مقاعد الامتيازات بمجلس الأمن ويلقون العظات دونما خجل عن ضرورة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب الميثاق على النحو الأكمل أو تطبيق جزاءات عليها، بشكل انتقائي بطبيعة الحال، لعدم قيامها بذلك. أما أمور مثل المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء وواجب منع نشوب الحروب فهي بالنسبة لهم تفاصيل صغيرة لا تستحق أن تؤخذ على محمل الجد.

إن كل ما تقدم ذكره، إضافة إلى أمور كثيرة أخرى غير سوية وعلى نفس الدرجة من الخطورة، هو ما حدا بالكثيرين إلى الاعتقاد بأن إصلاح الأمم المتحدة ضرورة مُلِحة، ولكنني خلُصت خلال هذا العام الذي توليت فيه رئاسة الجمعية العامة إلى أن منظمتنا ليست بحاجة إلى عمليات إصلاح أو ترميم وإنما هي بحاجة إلى أن تُصاغ من جديد وأنه يتعين علينا القيام بذلك على الفور مرضاة للرب جل في علاه وخدمة للصالح العام للأرض والبشرية.

فالسنوات الأربع والستون التي انقضت منذ إنشاء الأمم المتحدة، شهدت فتوحات علمية كثيرة وتطورا في الوعي الأخلاقي للبشر بدرجة تمكننا من تحديد العناصر الأساسية للعالم الجديد الذي يمكننا تهيئته، ومن الضروري تهيئته، ليُكتب لنا البقاء، ثم البدء في صياغة مشروع إعلان، استنادا إلى ذلك الأساس، بشأن الصالح العام للأرض

والبشرية. وحالما توصلت الدول الأعضاء إلى التوافق اللازم للآراء على هذا الإعلان، ينبغي أن نشرع في ترجمة تلك الرؤية المشتركة إلى مشروع ميثاق جديد للأمم المتحدة يتلاءم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين والمعارف السائدة فيه.

وقد ساعدنا أخونا العزيز، إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأخونا ليوناردو بوف، عالم لاهوت التحرير، على التوصل إلى فهم أكثر تكاملا وشمولا لمكانة الإنسان في عملية الخلق وعلاقته بأمنا الأرض. فغدونا نفهم أن الأرض والبشرية جزء من كون فسيح ما برح يتطور وأن مصيرهما واحد، وهو مصير مهدد بالدمار بسبب قهور بني البشر وعدم تحليهم بالمسؤولية.

لقد أصبحنا الآن نفهم أن هناك صلات قرابة بين جميع الكائنات الحية لأننا جميعا نحمل نفس الشفرة الجينية الأساسية التي تنبثق منها وحدة الحياة المقدسة بأشكالها المتعددة كافة. ومن الواضح أننا أكثر وعيا بأن جميع بني البشر، بثقافاتهم وتقاليدهم وأديانهم وفنونهم ورؤيتهم للعالم، يشكلون أسرة واحدة من إخوة وأخوات متساوين في الكرامة والحقوق. ولا بد أن نتبنَّى ثقافة جديدة قوامها التعاون لتحل محل ثقافة المنافسة. وينبغي أن يكون هدفنا هو أن نحيا حياة هنيئة وليس حياة أفضل. ويعني ذلك أن نعيش بانسجام مع دورات أمنا الأرض والكون، وبتوازن مع كل ما هو موجود.

وقد أصبحنا نعلم الآن، أو بالأحرى أصبحنا ندرك أكثر من أي وقت مضى أن أمنا الأرض توفر لنا كل ما يلزم للحياة، وأن الحياة الطبيعية، بما فيها حياة الإنسان، تتوقف على وجود محيط حيوي سليم، يمكنه تهيئة ظروف البقاء، للمياه والغابات والحيوانات والكائنات المجهرية التي لا تُحصى، والمحافظة عليها. لكننا أصبحنا أيضا أكثر وعيا من أي وقت مضى بالحالة الهشة للأحوال المعيشية للإنسان وقدرة الأرض على ضمان استمرارية الحياة.

فالكائن البشري، الذي تحول إلى أهم مخرِّب للطبيعة وألد عدو للحياة، استهل عملية تقودنا جميعا وبسرعة فائقة إلى الهاوية. إنه المتسبب الرئيسي في تغير المناخ، الذي يمثل بالتأكيد أخطر وألح الأزمات المتعددة التي تتلاقى لتهدد حاليا بانقراض الجنس البشري. ولكي يكون تصدينا لتغير المناخ فعالا، يجب أن يكون فوريا وحازما. وفيما يتصل بالموارد الاقتصادية، سيتطلب الأمر تخصيص ما لا يقل عن ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على صعيد العالم برمته لذلك الغرض. وسيتعين على المتسببين الرئيسيين في تغير المناخ تحمل تكاليفه على نحو متناسب مع مسؤوليتهم عنه.

وكل هذا الفهم والإدراك للتهديدات الفعلية والخطيرة التي تواجه الحياة يجب أن يفضي إلى نتائج عملية تتجلى في سلوكنا وتصرفنا إزاء المنفعة العامة للأرض والبشرية. وحتى الآن لا يزال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكبر إنجاز حققناه بشكل مشترك هنا في الأمم المتحدة. غير أن فعالية الإعلان ترهن بدون شك بوجوب وضعه موضع التنفيذ واحترامه احتراما تاما في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى وجوب استكماله باستمرار بينما تزداد صحوة الضمير الإنساني ويكتشف حقوقا لم يكن معترفا بها من قبل.

بيد أن الكلام ينبغي ألا يقتصر على مجرد حقوق الإنسان. فالمعارف التي أتاحها لنا العلم تُلزِمنا باعتماد رؤية أشمل وأكمل، لأننا نعرف أننا متحدون مع الأرض والطبيعة بحيث نشكل كُلاّ غير قابل للتجزئة. ومثلما أشرت إلى ذلك فعلا، يجب أن نعتمد إعلانا عالميا بشأن المنفعة المشتركة للأرض والبشرية، باعتبار ذلك خطوة أولى لا غنى عنها من أجل إعادة تشكيل الأمم المتحدة. وينبغي التذكير بأنه علينا أن نتصرف كما ينبغي، خدمة لأمنا الأرض عوضا عن

استغلالها لمصلحتنا، وأن يحب أحدنا الآخر ويخدم أحدنا الآخر، وإلا كان مآلنا جميعا الهلاك. وتلك هي حقيقة الأمر بكل بساطة. والوقت يمر كلمح البصر، ولم يبق هناك متسع منه. وستتاح لنا في كوبنهاغن فرصة لنبين أننا نعي جيدا معنى ذلك، وأننا عاقدون العزم على القيام بما يلزم من عمل من أجل الدفاع عن الحياة.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة اليوم لأعرب عن بالغ تقديرنا على تشرفنا الكبير بوجودكم معنا، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، بصفتكم رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

ونشكركم على ما أبديتم من عزم من أجل التخفيف من شدة ما تعانيه الشعوب من فقر وجوع ومرض، لكننا لن نقف عند هذا الحد. فنحن مدينون لكم على ما تحليتم به من استقلالية وشجاعة وإصرار في السعي إلى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والعدالة في العديد من المناسبات، لا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، غير أن ذلك غير كاف في حقكم. فنحن ممتنون لكم أيضا على إصراركم وموضوعيتكم لدى تناول الأزمة المالية وغيرها من المسائل الرئيسية الأخرى العديدة. وعلى الرغم من ذلك كله، فإن هذا التقييم غير كامل.

إن استعراض القائمة الطويلة لإسهاماتكم القيمة ومبادراتكم الممتازة سيستغرق اليوم برمته. وبالتالي، يكيفنا القول إنكم أسهمتم في عمل الجمعية العامة وفي تعزيز دورها الهام. وأود، مرة أخرى، أن أهنئكم وأشكركم على سعة صدركم وتفانيكم وتعاطفكم، وعلى ما قدمتم من تضحيات باضطلاعكم بهذه المسؤولية الهامة وقيادتكم لهذا الجهاز الموقر للأمم المتحدة.

السيد عسكروف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم المميزة والنموذجية للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. فعلى مدى السنة الماضية، وفي ظل قيادتكم، حققت الجمعية العامة تقدما كبيرا في معالجة أهم المسائل التي تواجه الحضارة الإنسانية اليوم.

لقد تناولت الجمعية العامة في الوقت المناسب وبصورة كافية ومسؤولة أهم المسائل الملحة المتعلقة بالأمن الدولي والتهديدات الماثلة للاستقرار العالمي والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة. وأود أن أسلط الضوء بشكل خاص على المؤتمر الهام للغاية المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي عقد في الجمعية العامة بمبادرة منكم وتحت قيادتكم الشخصية في حزيران/يونيه. في الواقع، كنا قد بدأنا بالفعل نلمس الآثار الإيجابية لهذا المؤتمر في شكل تحليلات رصينة وشاملة وتقارير من علماء رواد وخبراء في الاقتصاد الدولي وهي تحمل بصمات مداولاتنا التي امتدت لبضعة أشهر.

إن السياسات الاقتصادية المحافظة ذات التوجه الاجتماعي والإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية والتعليم وإيجاد فرص العمل والسياسات الزراعية والصناعية الابتكارية الفعالة وغيرها من التدابير لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مثل التدابير التي اعتمدت في أوزبكستان وبلدان أخرى كثيرة، اتخذت معنى وأبعادا جديدة في ضوء النتائج المترتبة على الأزمة المالية العالمية القائمة. ويمكننا أن نتوقع بكل ثقة أن هناك المزيد في المستقبل. والبلدان النامية على وجه الخصوص ممتنة كثيرا لكم، سيدي الرئيس، على استجاباتكم المدروسة لطلباتها وشواغلها وعلى رؤيتكم الاستراتيجية في الاستجابة لها.

مرة أخرى، أود، باسم وفد جمهورية أوزبكستان، أن أشكركم على تفانيكم في سبيل القضايا الإنسانية والعدالة وعلى قيادتكم المميزة التي أبديتموها على مدار السنة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): في ختام هذه الدورة للجمعية العامة، أود، سيدي الرئيس، أن نعرب عن شكرنا الصادق والأخوي لكم على الأعمال الهامة التي قمتم بها على رأس هذا الجهاز. فقيادتكم وتصميمكم تركا أثرا لا يمحى على عملنا.

إن الأمم المتحدة وميثاقها يعالجان التجاذب الدائم بين الواقع والعالم المثالي، بين العالم كما هو والعالم كما ينبغي أن يكون. وبوصفكم رئيسا، فقد ذكّرتمونا دائما بالواجب الأخلاقي المتمثل في العمل بلا كلل في سبيل المثل العليا. وطلبتم إلينا ألا ننظر إلى عمل هذه المنظمة كغاية في حد ذاته، وإنما بوصفه أداة فعالة لبناء السلام والعدالة والتنمية المستدامة ووسيلة لتحسين حقيقي لحياة الملايين من الأفراد الذين تمثل الأمم المتحدة بالنسبة لهم الأمل في مستقبل أفضل.

لقد نشّطت رئاستكم الجمعية بعرضها عليها المسائل الأكثر صلة وإلحاحا المدرجة حاليا في جدول الأعمال الدولي. ونبعت أعمالكم من إيمانكم الذي تشاطركم إياه البرازيل، وهو الإيمان بأن الطابع العالمي للجمعية العامة يمنحها دورا فريدا داخل مجتمع الدول.

أتمنى لكم كل السعادة الشخصية والنجاح والتوفيق في مساعيكم من أجل الصالح العام، التي أثق بأنكم ستقومون بها في المستقبل.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة، سيدي الرئيس، لأضم صوت وفد بلدي إلى قائمة الإشادات التي أعرب عنها زملائي بقيادتكم النموذجية التي اضطلعتم بها خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

لقد ارتقت نتائج مختلف الأنشطة التي بدأتموها وشاركتم بها خلال قيادتكم بمستوى تسيير أعمال هذه المنظمة المتعددة الأطراف. ونهضتم بشرف بأعباء المهمة الجليلة التي تثقل كاهل رئيس الجمعية العامة. وقبل كل ذلك، شهدنا عزمكم وتصميمكم وحكمتكم.

لقد تمكنتم من اختتام قيادتكم بنجاح باهر، حيث حافظتم على نفس الرؤية والمهمة اللتين شرعتم بهما، كما ورد بيان قبولكم المنصب في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وبيانكم الذي أدليتم به في افتتاح الدورة الثالثة والستين يوم ١٦أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ففي بيان قبولكم المنصب قلتم،

”ولا يزال هناك الكثير مما يمكن للأمم المتحدة أن تسهم به في العالم. غير أنها إن أرادت أن تفعل ذلك بفعالية، يجب أن تكون تماما اسما على مسمى: أي منظمة من أمم متحدة وليست منظمة من أمم متفرقة، ناهيك عن منظمة لأمم مستعبدة. وتشكل الوحدة المستندة إلى مبدأ مساواة جميع الدول الأعضاء فيها من حيث السيادة حاليا أكبر مطلب يتوقع من الأمم المتحدة – الوحدة في الكفاح لإرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة“. (*A/62/PV.99*، صفحة ٣)

وتابعتم: ”والوحدة التي يريدها العالم منا تنبع من المحبة والرغبة في أن يتحول كل منا إلى رسول سلام وعدالة وتضامن“ (المرجع نفسه، صفحة ٣). وواصلتم بقولكم،

”بالإضافة إلى إيلاء الأولوية للاهتمام بمكافحة الفقر والجوع في العالم وإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، سنولي اهتماماً خاصاً جداً لقضايا تغير المناخ وأزمة الطاقة والإرهاب وحقوق الإنسان ونزع السلاح والحد من الأسلحة النووية، وقضايا حقوق المرأة والطفل والحفاظ على

التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي. وبالطبع، فإن كل القضايا الهامة جدا الأخرى المدرجة في جدول أعمال المنظمة ستلقى كل الاهتمام الذي تستحقه''. (المرجع نفسه، صفحة ٥)

وفي بيانكم في افتتاح الدورة الثالثة والستين، أكدتم مجددا على مهمتكم وأعلنتم ''سيكون الهدف المركزي والأسمى لهذه الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة هو إضفاء الديمقراطية على الأمم المتحدة'' (A/63/PV.1، صفحة ٣). لقد شددتم على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية التي تحد من القدرة المؤسسية للجمعية العامة. وتوسعتم في المسائل التي أثرتموها في بيان قبولكم المنصب. واختتمتم بما تعتبرونه شعار اليوم، ألا وهو: التغيير الحقيقي وذو المصداقية.

وشهدنا العديد من الأزمات ذات التأثير العالمي، وقد واجهتموها باتخاذكم قرارات شجاعة وحاسمة وحسنة التوقيت، واضعين الاستراتيجيات من أجل حلول عالمية. وكانت النتيجة النهائية لهذه الأزمات، بما في ذلك أزمة تغير المناخ وأزمتا الغذاء والمال العالميتان، تأثيرها السلبي على جميع الشعوب. وكنتم صوت القطاعات المهمشة من مجتمعاتنا. أما بخصوص التحول الديمقراطي، فقد أحرزنا تقدما ونأمل في أن يستمر.

لا يسعنا إلا أن نثني عليكم ونشيد بكم، سيدي الرئيس. ونحن بحاجة إلى المزيد من صلواتكم. الوقت يمر كلمح البصر ولكن هناك دائما وقت الصلاة.

السيدة نافارو بارو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): باسم الوفد الكوبي، أود في البداية أن أعرب عن امتناننا العميق لكم على قيادتكم الرائعة التي تجلت خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. لقد لفتم الانتباه إلى العلل الرئيسية التي تؤثر على عالمنا. ووجهتم لنا دعوة واضحة بأن نترك جانبا الأعذار التافهة للإخفاق في وضع حد لموت الملايين من الناس جوعا والفشل في حماية البيئة والسماح للأسلحة بمواصلة فرض إيقاع حياتنا.

نشكركم، بوجه خاص، على إشارتكم الواضحة والصريحة إلى مكافحة الإرهاب. ونود، شأننا شأنكم، أن نؤكد من جديد على التزام بلدنا الثابت بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

أود على وجه الخصوص أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تذكير الجمعية العامة بمصير المحاربين الكوبيين الخمسة المناهضين للإرهاب والمسجونين ظلما في سجون الولايات المتحدة. وكما تعلمون، هذه مسألة ذات أهمية قصوى وحساسية بالغة بالنسبة للشعب الكوبي. وهي أيضا مسألة أثارتها كوبا في الأمم المتحدة وأبرزتموها، سيدي، في العديد من بياناتكم. ولذلك نحن ممتنون عميق الامتنان على كلماتكم.

نتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في المستقبل. ونأمل أن تعودوا إلى هنا بسرعة. وباسم كوبا، لكم جزيل الشكر، الأب ميغيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تلتزم الجمعية العامة الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل، أود أن أذكر الأعضاء بأن غدا، الثلاثاء، ١٥ أيلول/سبتمبر، هو اليوم الدولي للديمقراطية. وأشجع كل الدول الأعضاء على الاحتفال باليوم بتذكّر التزامنا نحو تعزيز وترسيخ ديمقراطية حقيقية في أنحاء العالم.

البند ٢ من جدول الأعمال (تابع)

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد وصلنا الآن إلى نهاية الدورة العادية الثالثة والستين للجمعية العامة. أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت دقيقة للصلاة أو للتأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة والتزموا الصمت دقيقة للصلاة أو للتأمل.

اختتام الدورة الثالثة والستين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل المضي قدما، أود أن أدعو معالي السيد علي عبد السلام التريكي، الرئيس المنتخب للدورة الرابعة والستين، إلى المنصة لتسليمه المطرقة.

أعلن اختتام الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.